WWW.SABAHELKHEYR.COM

العدد 168 ـ 30 كانون الثاني 2026

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية
الرقص على حافة الهاوية ـ سعادة مصطفى ارشيد
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة
صوت سعاده
الرابط للمقال على موقع المجلة
أخبار الحزب
بنات يؤكد جهوزية الحزب للدفاع عن سيادة لبنان
الرابط للخبر على موقع المجلة
الحزب ينعي الأمين زهير الحكم
الرابط للخبر على موقع المجلة
قيادة السوري القومي الاجتماعي تعقد خلوة تنظيمية
الرابط للخبر على موقع المجلة
الدّنا: محاولة إسكات علَيق جزء من «أسرلة لبنان»
الرابط للخبر على موقع المجلة
سياسة
بين الدولة وقسد: صراع السيادة أم إدارة التفكك؟ إبراهيم الدن
الرابط للمقال على موقع المجلة
كيف سقطت أميركا من عالم الأخلاق؟ ـ نظام مارديني
الرابط للمقال على موقع المجلة
هل ستخرج القوات الروسية من سوريا؟ ـ سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
سلاح مقاطعة الكيان الصهيوني: ـ لينا شلهوب
الرابط للمقال على موقع المجلة
السقوط بلا حرب: ـ د. نبيلة غصن
الرابط للمقال على موقع المجلة
سيناريو الحرب المحتملة على إيران ـ محمد عواد
الرابط للمقال على موقع المجلة
تحولات النظام العالمي الجديد ـ جلال الصايغ
الرابط للمقال على موقع المجلة
مجلس السلام: ـ نجا حمادة
الرابط للمقال على موقع المجلة
حجر الزاوية
إستنارة رجل الشارع ـ نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة
وداعاً راغدة أنطون سعادة
راغدة أنطون سعادة الصغرى التي غادرت ـ كوكب معلوف
الرابط للمقال على موقع المجلة
رثاء لراغدة أنطون سعادة ـ الاب اميل يعقوب
الرابط للمقال على موقع المجلة
الى الرفيقة راغدة أنطون سعادة ـ لبيب ناصيف
الرابط للمقال على موقع المجلة
ثقافة
جورج فيديل.. ـ عبد العزيز بدر عبد الله القطان ـ كاتب ومفكر /الكويت
الرابط للمقال على موقع المجلة
سعاده في مواجهة الخيانة ـ د. أدمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة
تربية
في مسألة الشهادة المتوسطة «البروفيه» ـ هدى خوري
الرابط للمقال على موقع المجلة
دعوة
دعوة تجمع النهضة النسائية لندوة الانتظام المالي
الرابط للمقال على موقع المجلة
الكلمة الفصل
هتاف للعز في زمن الانكسار ـ د.طارق سامي خوري
الرابط للمقال على موقع المجلة

المدير المسؤول: ماهر الدنا رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه
مسؤول الموقع: جنى الصايغ للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

الرقص على حافة الهاوية

سعادة مصطفى ارشيد ـ جنين ـ فلسطين المحتلة

يعلن دونالد ترامب الحرب على العالم فيما يدعي انه قام بإنهاء ثمانية حروب وهذا ما يؤهله للحصول على جائزة نوبل للسلام التي لم يحصل عليها، اما بعدما انجز ترامب حربه مع فنزويلا وسيطر على مواردها ومع غزة وفرض عليها مجلس سلام برئاسته وهو يستعد للحرب مع إيران فيما الحروب المرشحة ستكون مع كندا والمكسيك وبنما والدنمارك وبلاد اخرى فالقائمة طويلة.

ولكن تبدو الصين انها في عين هذه الحروب واذا كان لكل دولة طموحة اسلوبها في التمدد الخارجي فقد كان الاسلوب الامريكي الاكثر فجاجة واستفزازا واخذ شكله الاكثر وقاحة مع اسلوب ترامب الخارج عن قواعد السياسة والدبلوماسية لا بل وعن قواعد التهذيب الاجتماعي، في حين كانت الصين الاكثر هدوء وحريرية في تمددها الصامت الشبيه بالتسلل في جنوب شرق اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية حيث اتخذت من

فنزويلا قاعدة ارتكاز لتمددها في القارة اللاتينية واصبح لها استثمارات نفطية وصناعية وزراعية بالمليارات والاهم انها اصبحت الزبون الاول للنفط الفنزويلي العالي الكثافة وتشتريه بالمقايضة وخارج نظام سويفت (نظام بيع وشراء البترول بالدولار فقط)، فور نجاح العملية الاستخبارية الأمريكية باعتقال الرئيس الفنزويلي مادورو وزوجته ووصولهم الى نيويورك ، طمئن الرئيس الامريكي زبائن فنزويلا النفطيين ان امدادات البترول لن تتوقف ولكن بإدارة «شيفرون اويل» وباقي الشركات النفطية الأمريكية الامر الذي يعني العودة الى بيع النفط بالدولار فقط.

دول قليلة في العالم خرجت عن نظام سويفت منها الصين وروسيا وإيران وفنزويلا، وتعتمد الصين اعتمادا شبه كامل على النفط الفنزويلي والنفط الايراني مما جعل منها عملاق الاسواق والبضائع الزهيدة الثمن، ولكن خروج النفط الايراني من معادلته الحالية بالإضافة الى النفط الفنزويلي يعني رفع كلفة الانتاج بشكل كبير وبالتالي ارتفاع اسعار البضائع الصينية وقدرتها على المنافسة.

السؤال، ما هي حدود حالة التوتر وحرب الاعصاب الجارية حاليا بين إيران والولايات المتحدة ثم تأثيراتها على الصين؟؟ هناك ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الاول ان تكون حرب الولايات المتحدة على إيران حرب شامله تعتمد فيها واشنطن على قدرتها التدميرية والتكنولوجية الهائلة بما فيها اسلحة غير معروفة حتى الان ولكن دون الاشتباك البري او الجسدي اي دون جيوش، فمن الملاحظ ان واشنطن تحشد الطائرات والصواريخ والبوارج أكثر مما تحشد الجنود كما جرى في حرب العراق الاولى والثانية، هذا ان حصل فسوف تراه ايران حربا وجودية وستتعامل معها على هذا الاساس بالرد بأقوى ما لديها.

السيناريو الثاني ان تقوم واشنطن بتوجيه ضربات قد تكون مؤثرة جدا كما حصل في حرب الاثني عشر

يوما وفي هذه الحالة ستعمل إيران على استيعاب هذه الضربات وتقوم بالرد عليها ان بالتوافق عبر وسطاء، وان حيث استطاعت توجيه ضربات وقد تصل هذه الضربات دولا عربية قدمت تسهيلات لواشنطن وبالطبع لدولة الاحتلال التي قد تقوم في ذات الوقت بالهجوم على لبنان لتصفية المقاومة اللبنانية.

السيناريو الثالث ان تترنح الحالة عند حافة الهاوية ثم الوصول الى تسوية، وهي الحالة الانسب لإيران التي ترى ان اولى اولوياتها اليوم هي اولويات البقاء امام التهديدات الوجودية التي تستشعرها، وفي هذه الحالة فان للأمريكي ثلاثة اهداف اساسية يريد ان يحققها وان يلزم ايران بها، الاول ،هو المشروع النووي الذي قد تكون التسوية بشأنه هي بان تتعهد طهران و تقدم الضمانات بعدم تجاوز الحد المسموح من تخصيب اليورانيوم وعدم السعي لامتلاك السلاح النووي وان يخضع المشروع النووي الايراني للرقابة التامة من وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (IAEA).

والثاني، هو الحد من تمددها الاقليمي والتخلي عن حلفائها في فلسطين ولبنان والعراق واليمن وحيثما وجد لها حلفاء واذرع والانكفاء نحو الداخل، والامر الثالث هو العودة الى الالتزام بنظام السويفت وبيع النفط بالدولار خاصه لزبونها الوحيد اي للصين.

هذا الشرط الاخير يضاف اليه ما جرى في فنزويلا قد يعادل قنبلة ذريه تلقيها الولايات المتحدة على بكين وشنغهاي وبالطبع فان مصالح الصين في إيران الإسلامية تشمل مسائل استراتيجية عديدة منها ان إيران عقدة رئيسية في طريق الحرير.

نفهم تماما ان الدول ليست جمعيات خيرية او اخويات اجتماعية وانما تسير وفق مصالحها العليا فماذا ستفعل الصين في القريب العاجل، هل ستدافع عن ايران وتحول دون ضربها، ام انها ستذهب باتجاه الموافقة على ضرب ايران مقابل صفقة مع واشنطن؟ والجواب في عهدة الايام القادمة .

صوت سعاده

أما الأخطار العظيمة التي أصبحت محيطة بلبنان، خصوصاً بعد كارثة فلسطين، وبسبب استفحال الأحقاد التي توغر سياسة الانعزال التام، الصدور بها، فهي تنذر بأشأم الكوارث وأسوا أنواع الاستعباد.

إن الحزب القومي الاجتماعي استطاع بجهد جهيد، رفع كوارث حروب دينية في عدة مناسبات أثيرت في لبنان خاصة وسورية عامة، وما تزال الحزبية الدينية تلعب في كل خفية من خفايا الشؤون السياسية الداخلية في الجمهورية اللبنانية.

إذا كانت الرجعية العروبية تمتاز بإبقاء التفسخ الداخلي على حاله، وتبذير القوى السورية في محاولة جمع ما كونته الطبيعة متفرقاً، فإن الرجعية المتلبننة تمتاز بالإمعان في التفسيخ الداخلي، الذي يزيد الأمة تفككاً وضعفاً.

لم تكن الرجعية الجديدة المتلبننة، أقل إفلاساً في فلسطين ولبنان، من

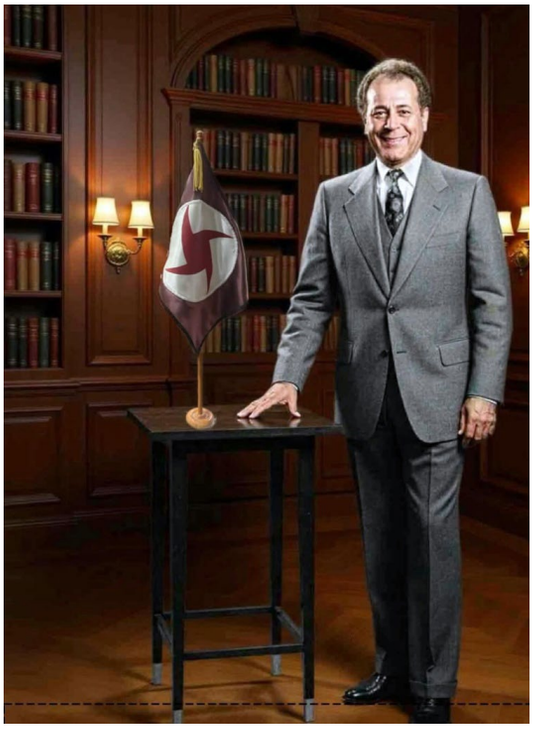

الرجعية الجديدة المتعربة، ونكبة اللبنانيين بالتلبنن المتفرنس ليست أقل من نكبة الفلسطينيين بالتعرب.

إذا كان هنالك سبب موجب للاستقلال الإداري أو السياسي، فليس هنالك ما يوجب الانفصال عن القومية السورية، التي هي نتيجة الواقع الطبيعي والاجتماعي السوري، والتي ينادي بها اللبنانيون المستقلون عن الإرادات الأجنبية.

بعد العودة 1947 - 1948

صوت سعادة

أخبار الحزب

بنات يؤكد جهوزية الحزب للدفاع عن سيادة لبنان

أكّد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمين ربيع بنات جهوزية المقاومة ومن ضمنها الحزب القومي للدفاع عن سيادة لبنان وسلامة أهله وأراضيه خلال أي عدوان واجتياح موسّع قد يشنه العدو على البلاد بهدف خلق مناطق عازلة وتحقيق مشروعه التوسعي.

وفي كلمة ألقاها خلال اللقاء التضامني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيادتها وشعبها في مجمع سيد الشهداء في الضاحية الجنوبية اعتبر بنات أنّ ما تتعرّض له الجمهورية الإسلامية الإيرانية من حصار وضغوط دولية يندرج ضمن مشروع هيمنة يستهدف الدول الرافضة للخضوع، معتبرًا أنّ استخدام العقوبات والتجويع والتحريض الداخلي هو «جريمة سياسية وأخلاقية».

وشدّد بنات على رفض الحزب القاطع لأي تدخل أو تهديد أو عدوان عسكري على إيران، محذّرًا من أنّ أي اعتداء سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وإشعال حروب تخدم المشروع الصهيوني. كما دان الصمت الدولي حيال الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، واعتبره دليلًا على سياسة الكيل بمكيالين.

وفي الشأن اللبناني، حذّر من خروقات الصهيوني المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، داعيًا إلى اعتماد الحوار والعقل والمنطق سبيلاً لإنقاذ البلاد، رافضًا أي خطاب تحريضي أو رهان على الخارج، ومؤكدًا التزام الحزب بخيار المقاومة والسيادة وكرامة الشعوب.

أخبار الحزب

الحزب ينعي الأمين زهير الحكم

الحزب السّوريّ القوميّ الاجتماعيّ

قد تسقط أجسادنا أما نفوسنا فقد فرضت حقيقتها على هذا الوجود

أنطون سعاده

ينعى رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الأمين ربيع بنات

إلى الأمة، وإلى عموم السوريين القوميين الاجتماعيين

في الوطن وعبر الحدود

الأمين زهير الحكم

السيرة النضالية للأمين الراحل زهير الحكم

انتمى الأمين زهير إلى صفوف الحزب في منفذية طرابلس عام 1969

وتولّى خلال مسيرته النضالية العديد من المسؤوليات الحزبية من مدير مديرية إلى منفذ عام، وعضو مكتب سياسي، ومندوب سياسي.

وقد مُنح رتبة الأمانة عام 1980 تقديرًا لإيمانه الراسخ بالقضية القومية، والتزامه الثابت بالمناقب القومية الاجتماعية.

كان الأمين الراحل مثالًا في الثبات والانضباط والنزاهة، ومتمسكًا بالمبادئ التي آمن بها حتى الرمق الأخير.

برحيل الأمين زهير الحكم، تخسر النهضة مناضلًا قوميًا وفيًا، بارًّا بقسمه، ثابتًا على عقيدته.

يوارى جثمان الأمين زهير الحكم إلى مثواه الأخير في مقبرة القلمون يوم الخميس الواقع في 2026/01/29، الساعة الثالثة عصرًا.

تقبل التعازي يومي الجمعة في 2026/01/30 والسبت في 2026/01/31 من الساعة الثالثة حتى الساعة الخامسة

للرجال: في قاعة جمعية العزم والسعادة - وللنساء: في قاعة ثانوية المنار الإسلامية - القلمون

البقاء للأمة والخلود لسعاده

قيادة السوري القومي الاجتماعي

تعقد خلوة تنظيمية: «الاتحاد المشرقي»

هو الحل لمواجهة التهديدات الوجودية

عقدت قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي خلوة داخلية موسعة برئاسة رئيس الحزب الأمين ربيع بنات، وبمشاركة مجلس العمد والهيئات المركزية ورئيس المكتب السياسي المركزي، حيث تناولت قضايا وطنية وقومية ملحّة، باحثةً في التحديات التي تواجه الأمة في ظل المتغيرات المتسارعة.

تشخيص الواقع: مخاطر وجودية وتقسيم ديموغرافي

تخللت الخلوة نقاشات معمقة حول لأزمات السياسية التي عصفت بالمنطقة منذ سقوط النظام السابق في الشام، وصولاً إلى تمدد الحركات التكفيرية. وحذّر الحزب من أن وصول الشرذمة الديموغرافية إلى حد

الصدام والمذابح الطائفية والعرقية يمثل تهديداً وجودياً حقيقياً، معتبراً أن ما يجري هو "أعلى تجليات المؤامرة الصهيونية" التي تسعى لزرع مشروع الاقتتال الداخلي بين أبناء الشعب الواحد.

خارطة الطريق: الأنظمة المدنية والاتحاد المشرقي والمقاومة

وفي سياق الرد على هذه التحديات، خلصت الخلوة إلى أن الاستقرار الحقيقي لن يتحقق إلا من خلال رؤية سياسية شاملة ترتكز على:

-الإصلاح الداخلي: قيام أنظمة مدنية عادلة في كل من لبنان، الشام، العراق، والأردن.

-الأمان الجيوسياسي: قيام اتحاد مشرقي بين هذه الدول كصيغة متطورة تؤمن الحماية المشتركة وتنزع فتيل أي صراعات داخلية أو حروب بينية مستقبلاً.

-المقاومة: تعزيز عناصر قوة الكيانات والحفاظ على ارادة المقاومة وإعداد جيوش قوية ذات قدرات مستقلة عن الخارج لحفظ الأرض وتحريرها وحماية المقدرات الاقتصادية والانتاجية.

-الوقوف إلى جانب المواطن.

كما أكدت قيادة الحزب خلال مداولاتها على الدور النهضوي والثقافي للحزب، مشددة على ضرورة الانخراط الفاعل في القضايا المعيشية والخدمية للمواطنين. واعتبرت أن الحزب يجب أن يظل المعبر الحقيقي عن مصالح الناس وتطلعاتهم في حياة كريمة ومستقرة.

وفي ختام الخلوة اكد المجتمعون على الدور الريادي للقوميين في صيانة وحدة المجتمع وتعزيز ثقافة المواجهة لمشاريع الاستسلام والذل والخضوع.

الدّنا: محاولة إسكات علّيق جزء من «أسرلة لبنان»

تتابع عمدة الإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي بقلقٍ بالغ استدعاء الصحافي الزميل حسن عليق إلى التحقيق، على خلفية موقفٍ إعلامي عبرّ فيه عن رأيه السياسي ـ الوطني، في خطوةٍ تُشكّل سابقةً خطيرة تمسّ جوهر الحريات العامة وحرية التعبير في لبنان.

وفي هذا الإطار، اعتبر عميد الإعلام في «القومي» ماهر الدّنا أنّ ما يجري لا يمكن فصله عن مناخٍ عامٍ آخذٍ في التحوّل نحو تكميم الأفواه وملاحقة أصحاب الرأي، في وقتٍ يُفترض فيه أن تكون الكلمة الحرّة خطّ الدفاع الأول عن كرامة الوطن وسيادته، لا مادةً للاشتباه أو الملاحقة.

وإذ يؤكّد الدّنا تضامنه الكامل مع الزميل حسن عليق، يعتبر أنّ المسألة لم تعد تقتصر على انتهاك الحريات الإعلامية فحسب، بل تتجاوزها إلى خطرٍ أشدّ وأعمق، يتمثّل في الرضا الضمني بـ«أسرلة لبنان»، ومحاولة إسكات كل صوتٍ يرفض التطبيع السياسي أو الإعلامي أو المعنوي، وكل من يرفع صوته دفاعًا عن كرامة لبنان وحقّه في المقاومة السياسية والفكرية.

ويعتبر الدّنا أنّ تحويل القضاء إلى أداة ضغط في الصراعات السياسية، أو إلى وسيلة لتلميع هذا الطرف أو ذاك، يُشكّل إساءةً خطيرة لمكانته ولدوره، ويضعه في موقعٍ لا يليق به ولا بتاريخ المؤسسة القضائية.

وأكّد الدّنا أنّ الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي كان وسيبقى في صلب معركة الحريات والسيادة، يرفض رفضًا قاطعًا أي محاولة لترهيب الإعلاميين أو إخضاعهم، ويعتبر أنّ الدفاع عن حرية الكلمة هو دفاع عن لبنان نفسه، وعن حقّ شعبه في التعبير والمساءلة والمواجهة.

وعليه، يدعو الدّنا إلى وقف هذا النهج الخطير، وإلى تحمّل المسؤوليات الوطنية بعيدًا عن منطق الاستدعاءات والتهديد، لأنّ الأوطان لا تُبنى بالصمت المفروض، بل بالكلمة الحرّة والموقف الشجاع.

سياسة

بين الدولة وقسد: صراع السيادة أم إدارة التفكك؟

إبراهيم الدن

ما يجري اليوم بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) لا يمكن اختزاله بخلاف إداري أو أمني، ولا حتى بوصفه صراعًا على الصلاحيات أو الموارد. نحن أمام مواجهة أعمق تمس جوهر الدولة السورية نفسها:

هل سوريا دولة واحدة ذات سيادة، أم مساحة مفتوحة لإدارات أمر واقع تُدار من الخارج وتُسوَّق بخطاب محلي؟

أولًا: قسد... من تحالف عسكري ظرفي إلى كيان أمر واقع

نشأت قسد عام 2015 في سياق الحرب على تنظيم «داعش»، برعاية أميركية مباشرة، كتحالف عسكري متعدّد العناوين، لكن عموده الفقري الحقيقي بقي وحدات حماية الشعب المرتبطة فكريًا وتنظيميًا بحزب العمال الكردستاني.

ومع انحسار «داعش»، لم تتحوّل قسد إلى قوة وطنية جامعة، بل إلى سلطة أمر واقع تسعى لتكريس نفسها سياسيًا خارج أي تفويض وطني.

ورغم الخطاب عن «الإدارة الذاتية» و«التعددية»، تكشف بنيتها الداخلية عن:

مركزية قرار أمني وعسكري مغلق

تمثيل شكلي للمكوّنات العربية

غياب آليات ديمقراطية حقيقية في صناعة القرار

ثانيًا: الدولة السورية... سيادة منقوصة وأزمة ثقة

في المقابل، تطالب الدولة السورية باستعادة سيادتها على كامل الجغرافيا، وهو مطلب مشروع من حيث المبدأ، لكنها تصطدم بواقع:

إنهاك مؤسساتي عميق أزمة ثقة متراكمة مع مجتمعات الأطراف غياب نموذج سياسي جاذب يعيد دمج المناطق الخارجة عن السيطرة.

وهكذا يتقاطع الفراغ مع الوصاية، ويدفع المجتمع الثمن.

ثالثًا: قسد في مرآة المجتمع ـ سقوط الشرعية من الداخل.

بعيدًا عن الخطاب الإعلامي، تكشف شهادات من الرقة ودير الزور والحسكة واقعًا مختلفًا:

1. شراكة قسرية لا تمثيل حقيقي

المشاركة المحلية شكلية، بينما القرار الحقيقي أمني واقتصادي مركزي، وأي اعتراض يُواجَه بتهمة «الإخلال بالأمن».

2. قمع مقنّع باسم الإدارة

اعتقالات تعسفية، تضييق على الإعلام المستقل، وفرض مناهج أيديولوجية لا تعبّر عن الذاكرة الوطنية السورية.

«تغيّرت الشعارات، لكن منطق الفرض بقي نفسه.»

3. التجنيد الإجباري... القطيعة الكبرى

حملات دهم، هروب جماعي للشباب، واحتجاجات عشائرية متكررة، جعلت قسد تُرى كـ سلطة مفروضة بالقوة لا كقوة حماية.

4. اقتصاد بلا تنمية

رغم السيطرة على النفط والزراعة، يعيش السكان فقرًا متزايدًا وخدمات متدهورة، فيما تُدار الموارد خارج أي رقابة مجتمعية.

رابعًا: البعد الدولي ـ سوريا كساحة لا كدولة

الولايات المتحدة تستخدم قسد كورقة ضغط.

تركيا ترفضها لكنها لا تريد دولة سورية قوية.

روسيا تدعم الدولة وفق حسابات نفوذ.

والنتيجة: تجميد سياسي طويل الأمد يستنزف الجميع.

خامسًا: نزع الشرعية... خلاصة لا مفر منها.

الشرعية لا تُستمد من الدعم الدولي، بل من قبول المجتمع.

وقسد اليوم:

بلا تفويض وطني

بلا إجماع اجتماعي

وبلا مشروع قابل للحياة خارج الوصاية الأجنبية

سادسًا: الاندماج في إطار الدولة القومية... لا كيانات داخل الكيان

من منظور الدولة القومية، لا شرعية لأي قوة أو إدارة خارج إرادة الأمة.

فالاندماج الحقيقي لقسد لا يكون إلا:

ضمن دولة واحدة، قانون واحد، وسلاح واحد

مع تفكيك بنيتها العسكرية والأمنية المستقلة

وصون الحقوق الثقافية كمواطنة، لا كمحاصصة أو امتياز

أما أي صيغة تُبقي السلاح خارج الدولة، فهي تقنين للأمر الواقع لا حلًا وطنيًا.

خاتمة: الدولة القومية أو دوام التفكك

الصراع بين الدولة وقسد هو تعبير عن أزمة سوريا العميقة:

دولة لم تُنجز تحوّلها الوطني، وسلطات أمر واقع نشأت في فراغها وارتهنت للخارج.

ولا حلّ في شرعنة التفكك، ولا في إعادة إنتاج الماضي، بل في بناء الدولة القومية السورية:

دولة مواطنين، سيادة واحدة، وإرادة وطنية مستقلة.

وكما قال أنطون سعادة:

«إن حياة الأمة هي في وحدتها، وموتها في تفتتها.»

سياسة

كيف سقطت أميركا من عالم الأخلاق؟

نظام مارديني

لم يكن مشروع تأجيج الصراع المذهبي/ العرقي في المشرق العربي وليد الساعة، بل هو نهج خفيّ وقديم امتازت به سياسة الدول الاستعمارية الكبرى، إلّا أنه بدأ يظهر على مسرح الأحداث بشكل جليّ خلال السنوات القليلة الماضية (بعد الاحتلال الأميركي للعراق 2003)، وأخطر ما في مشروع الصراع المذهبي/ العرقي الحالي هو عندما تتحوّل الورقة المذهبية والعرقية إلى أداة سهلة بيد الدول الاستعمارية وتدار من قبل المستَعمَر واعتبارها أداة طيّعة تستعملها القوى الكبرى متى شاءت وضدّ من تريد، وبما أن العراق ولبنان هما أكثر الدول تأثّرًا بتداعيات الأزمة السورية بحكم الجوار الجغرافي لها يتعين عليهما أن يتّخذا تدابير مشدّدة باتجاهين: الأول، تبنّي سياسة خارجية متزنة وحكيمة تأخذ بعين الاعتبار أهمية المرحلة وخطورة تداعياتها عليهما. والثاني، العمل على استقرار الجبهة الداخلية وتوحيد القوى السياسية، العراقية واللبنانية من أجل تفويت الفرصة وإفشال مخططات الأعداء.

ضمن هذا الواقع تشير الأحداث في منطقة بلاد الشام إلى أنها تسير بخطوات متسارعة نحو التصعيد فأصبحت بمثابة كرة ثلج متدحرجة تكبر شيئًا فشيئًا. فبعد أن شَهدت سوريا أحداثها الأخيرة، التي تمثلت بانسحاب قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من حلب وبعض المناطق الأخرى أمام تقدم

قوات رئيس الحكومة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع، المدعوم أميركيًّا وتركيًّا، لا بدّ لدول المنطقة من قراءة جديدة ومتأنية للأحداث التي باتت قاب قوسين أو أدني من إحداث متغيّرات خطيرة قد تصيب المنطقة، وتمسّ كيانات ودول عديدة فيها، فبعد أن تخلّت أميركا عن «قسد» وتنصّلت من وعودها والتزاماتها الأمنية تجاهها، بدأ المشروع الأميركي في المنطقة يرسم ملامح الأحداث القادمة، إذ تشير التوقعات إلى أن رقعة الصراع قد تمتد لتشمل دولاً أخرى كانت يومًا ما تعد حليفةً لأميركا.

وكانت الولايات المتحدة وبحركة براغماتية خالية من المسؤولية الأخلاقية قد قررت إيقاف دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) واستثمار حالة الصراع الطائفي/ العرقي في المنطقة، وضبط إيقاع خطواتها على أنغام العزف التفتيتي من قبل التيارات الراديكالية المتشدّدة، التي جيء بها إلى سوريا عبر تركيا كبديل لنظام الأسد/ البعث المتحالف مع محور المقاومة والداعم للمسألة الفلسطينية، فبعد أن كانت هذه التيارات الإسلامية المتشدّدة بالأمس القريب تُصَنف على أنها مجاميع إرهابية ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية وجميع جرائمها موثّقة لدى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وعُدَّت بنظر القانون الدولي منظمات إرهابية متطرفة ومطلوبة دوليًّا واقليميًّا ويحظر التعامل معها، أصبحت بمنطق ميكيافيليّ خالٍ من القيم حليفًا مهمًّا لأميركا و«إسرائيل» التي تخلّى لها النظام السوري الجديد عن الجولان وجبل الشيخ.*

تذكّرنا تصريحات السفير الأميركي توم باراك تعليقًا على التطورات الدراماتيكية الأخيرة في المشهد السوري، أن الغرض من قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، كقوة رئيسية لمكافحة تنظيم «داعش» على الأرض قد انتهى. وتابع قائلًا إن مبررات الشراكة الأميركية مع «قسد» تغيّرت الآن... تذكّرنا هذه التصريحات بمشهد مماثل حصل قبل حوالى خمسين عامًا، وتحديدًا في عام 1975، حينما تخلّت الولايات المتحدة الأميركية عن دعمها لأكراد العراق، بزعامة الراحل الملّا مصطفى البارزاني حينذاك، بعد أن هندست اتفاقية الجزائر بين نظام حزب البعث في بغداد، ونظام الشاه محمد رضا بهلوي في طهران، والتي تمّ بمقتضاها تنازل العراق عن جزء من أراضيه ومياهه لإيران مقابل قيام الأخيرة برفع اليد عن الأكراد، وكان وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر، هو مهندس اللقاء وإبرام الاتفاق بين صدّام وشاه إيران.

والملفت أن ما قاله المبعوث الأميركي باراك عن تخلّي واشنطن عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، لم يختلف من حيث الجوهر والمضمون

عمّا قاله كيسنجر للملاّ البارزاني، حينما وجّه الأخير انتقادات حادّة ولاذعة للولايات المتحدة بسبب خذلانها للأكراد، فقد ردّ كيسنجر على البارزاني بـ«إننا لسنا منظمة تبشيرية، بل دولة لها مصالحها وحساباتها»، هذا الردّ الكيسنجري يذكّرنا بما قاله المفكّر أنطون سعادة في مقالته الموسومة بـ «سقوط الولايات المتحدة الأميركية من عالم الإنسانية الأدبي»، وذلك بعد موافقة واشنطن على الانتداب الفرنسي على بلادنا، ونشرت وقتها في مجلّة «المجلّة» في 1924/5/1.

فالولايات المتحدة الأميركية، مستعدّة للتخلي وخذلان كل أصدقائها وحلفائها وأتباعها متى ما اقتضت مصالحها ذلك، إلّا الكيان الصهيوني فإنّه خطّ أحمر، لا يجوز لأي رئيس أميركي إضعافه أو التخلّي عنه، تحت أيّ ظرف من الظروف.

في القرن السادس قبل الميلاد، كتب هيرقليطس: «إنَّ المرء لا يستطيع أن يستحم في ماء النهر الواحد مرتين، لأنَّ مياهاً جديدة تجري من حوله أبداً» ... نعم، إنها السياسة، والذي لا يجيد السباحة في مياهها العميقة سيغرق ويُغرق معه الكثيرين، وهذا ما حصل كثيرًا في عالمنا وما زال يحصل... للأسف!

ندرك أنه في الحروب، تُستخدم إلى جانب الأسلحة العسكرية مختلف الأساليب غير القتالية، التي يحاول من خلالها كل طرف تحطيم معنويات عدوّه، ليعبّد الطريق للانتصار عليه؛ لأن هبوط المعنويات يجعل المحارب تحت ضغط الشعور بلا جدوى المواجهة، فيحصل الانكسار النفسي فالهزيمة.

الشيء المثير في هذه اللعبة القديمة/الجديدة هو أن الذي يقف وراء خراب حياة الشعوب، غالبًا ما يطرح نفسه المنقذ لها بعد أن يجهز على خصمه أو منافسه السياسي فيها، ويستثمر فيما بعد الفائض العاطفي الذي تفرزه مرحلة العناء والجوع لتشويه هذا الخصم المهزوم وتحميله كامل المسؤولية عمّا حصل...

ولعلّ أخطر ما في عالم بلا قواعد، ليس الفوضى الآنية، بل اعتيادها، حين تتطبّع الدول مع خرق القانون، وتُكافأ القوّة على حساب الشرعية، يصبح الانهيار الأخلاقي مقدّمة لانهيار سياسي واقتصادي أوسع. من هنا، لا تبدو دعوة ماكرون حنينًا إلى نظام قديم، بقدر ما هي إنذار مبكّر: فالعالم الذي يديره الرئيس الأميركي دونالد ترامب بلا قواعد، لا يمكن التنبّؤ بمالاته، ولا ضمان أمنه، ولا حماية مستقبله.

إذً، يجب على بعض القيادات في «قسد» الاعتراف بإخفاقاتها فيما بينها أو بطريقة إدارتها للسلطة في أماكن سيطرتها. ورغم معرفتنا بذلك فإن الاعتراف بالأزمة شيء وفهم الأزمة شيء آخر.

سياسة

هل ستخرج القوات الروسية من سوريا؟

سومر الفيصل

ان كثرة المتغيرات السياسية في العالم تضع امامنا احداث جسام تشغل منطقتنا

ويبقى لمشرقنا الحصة الكبرى في هذه الأحداث والمتغيرات ما بين انتظار ما سينتج عن التجاذب بين أمريكا وربيبها نتنياهو من جهة وإيران والمحور من جهة أخرى، فيما لبنان نراه يتأرجح مع كل موجة وهو يتأثر بمحيطه أو الأصح فأن مصيره دوما مرتبط بما يحدث في محيطه، بينما سوريا تتصدر التطورات وتبقى مركزاً وملعباً للمتغيرات والصدمات السياسية، فالمتابع لما يجري يشاهد بوضوح كيف تنقلب الموازين بين ليلة وضحاها وحسب أهواء اللاعبين الكبار، فيما تصبح كل الدماء المهدورة قرابين على مذبح المصالح الكبرى للدول الداعمة.

بعد تراجع قسد وتمركزهم في محافظة الحسكة باتت الأنظار تتجه إلى السويداء والساحل السوري وما سيكون مصير هذه المناطق فالسويداء التي تتلقى الدعم الاسرائيلي وهي غالباً مشمولة بالاتفاقيات التي ابرمتها حكومة الجولاني مع الجانب الاسرائيلي في باريس وهي ضمن المناطق التي ستكون منزوعة السلاح، ولكن حتماً

سيكون هناك تواجد ولو شكلي للدولة السورية فلا أحد يعلم كيف سيتم إخراج هذه المسرحية سلمياً أو عسكرياً.

وفي الساحل السوري الذي يقع تحت سيطرة مشتركة بين قوات الجولاني والقوات الروسية التي حافظت على قواعدها العسكرية تحت سيطرتها منذ 2015 والتي لم تتدخل بشكل فعلي في أي حدث سوري داخلي منذ سقوط النظام وحتى الآن فهي تريد المحافظة على قواعدها فقط لا غير وتطمع بتسيير مصالحها حسب ما تم الاتفاق عليه لإرضائها وكسب موافقتها على التخلي عن بشارالأسد، ولكن نظرا لكثرة الحديث اليوم عن تقليص هذا التواجد في سوريا وسحب قواتها من مطار القامشلي باتجاه قاعدة حميميم والكلام عن ضرورة خروجها من الساحل السوري وكان آخرها ما كتبه عضو الكونغرس الأمريكي جو ويلسون على منصة «X» بأنه سيترأس جلسة الكونغرس في الثالث من شهر شباط القادم للمطالبة باخراج القوات الروسية من سوريا.

وسط كل هذه الظروف يذهب الرئيس المؤقت السوري «الجولاني» إلى موسكو في زيارة رسمية ومن يتابعها ويقرأ تفاصيلها وبروتوكالاتها يلحظ أن الأجواء في هذه الزيارة ليست ودية كما تظهر التصريحات الدوبلوماسية عبر دعم وحدة الأراضي السورية من الجانب الروسي وتثمين هذا الموقف من الجانب السوري ،لكن ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة الارتباك الواضح على غير العادة من الجولاني وتلعثمه اكثر من مرة فذكر (سوريا مرتين بدل روسيا) بالاضافة لتوقيف الوفد المرافق له عند باب القصر وعدم السماح للجميع بالدخول، كما أظهرت الصور انزعاج الجولاني لدى صعوده الدرج المؤدي إلى قاعة الاجتماع مع الرئيس بوتين والذي بدوره لم يكلف نفسه عناء استقبال ضيفه كما هي العادة مع الزعماء الذين تعترف بهم روسيا فتستقبلهم عند باب قصر الكرملن .

يبقى السؤال عما هي الأمور التي ستنتج عن هذه المفاوضات؟ وما الذي يمكن أن يقدمه الجولاني لروسيا كي تقبل المقترح الأمريكي بخروجها من سوريا؟

أم أنه سيعود بتنازلات فقط كي لا يسبب غضبا من الروسي الذي قد يغير المشهد اذا شعر أن مصالحه الوجودية في المياه الدافئة على المحك.

ربما يكون التوجه في المرحلة القادمة باتجاه الساحل السوري في حال لم تشهد المنطقة متغيرات مفاجئة.

سياسة

سلاح مقاطعة الكيان الصهيوني:

حملات في الاتجاه الفعّال

لينا شلهوب

تشكّل حركة مقاطعة الكيان الصهيوني لا سيما من قبل الغرب العنصر الذي لا يستهان به في إلحاق الخسائر المالية الملموسة بالشركات العالمية، والاقتصاد «الإسرائيلي». لم تعد الشركات الدولية الكبرى تتجاهل هذا الضغط. فلأول مرة، باتت شركات عملاقة مثل كوكا كولا وستاربكس تذكر بكل صراحة كلمة «المقاطعة» بوصفها خطراً مادياً في تقاريرها المالية السنوية، مُعترفة بالتأثير المباشر في أرباحها النهائية. وقد أثبت سلاح المقاطعة الاقتصادية قوته على

العديد من القطاعات التي شهدت تراجعاً لا يستهان به.

آخر التطورات في موضوع المقاطعة وتأثيراتها على المؤسسات المنتمية إلى الكيان الصهيوني، هي **أعلان سلسلة المطاعم الإسرائيلية «بوكر توف»، الشهيرة بتقديم الأطباق الفلسطينية على أنها «إسرائيلية»، إفلاسها وإغلاق آخر فروعها في مدينة أنتويرب البلجيكية مطلع كانون الثاني 2026، بعد أن واجهت ضغوطاً متزايدة وحملات مقاطعة واسعة مرتبطة بالعدوان «الإسرائيلي»** على غزة.

وقد اشتهرت هذه المطاعم بتقديم أطباق مثل الحمص والشاورما والكنافة، حيث تعرضت لانتقادات بأنها تستولي على المأكولات الفلسطينية وتسوّقها ك «إسرائيلية»، وهو ما جعلها هدفاً لحملات شعبية في أوروبا. وتلقّى أصحاب السلسلة مع تصاعد المقاطعة، آلاف الرسائل التي وصفوها ب «العدائية» بالإضافة إلى تقييمات سيئة عبر التطبيقات، ما دفعهم إلى إعلان أن استمرار النشاط أصبح مستحيلاً.

وجاء إغلاق فرع بلجيكا بعد سلسلة من التراجعات في دول أوروبية أخرى، حيث أغلقت فروع «بوكر توف» سابقاً في هولندا وفرنسا، وبذلك تكون السلسلة قد فقدت حضورها في القارة الأوروبية بشكل كامل.

أيضاً على مستوى القطاع الفندقي والمطاعم تتواجد المطاعم«الإسرائيلية» في أوروبا في مدن رئيسية مثل برلين، باريس، لندن وبلجيكا، وتشهد حالياً موجة غير مسبوقة من المقاطعات والتهديدات منذ اندلاع الحرب على غزة، ما أدى إلى تراجع حاد في الإقبال عليها، وخلق أجواء خوف وقلق بين أصحابها والعاملين فيها. فبعد أن كانت هذه المطاعم محجوزة بالكامل، باتت اليوم تواجه حملات عدائية تستهدفها بسبب هويتها المرتبطة بالإبادة الجماعية في غزة.

وبشهادة صاحبة أحد المطاعم في بروكسل، اختفى زبائنها الدائمين تماماً بعد الحرب، وتتجنب اليوم تشغيل الموسيقى «الإسرائيلية» أو تقديم النبيذ «الإسرائيلي»، حتى أن رئيس البلدية طلب منها إزالة كلمة «إسرائيلي» من لافتة المطعم لحمايتها.

أما في لندن، فيروي شيف أحد المطاعم أن مطعمه يقع وسط منطقة تشهد تظاهرات أسبوعية مؤيدة لفلسطين، وأن بعض الزبائن يضيفون في تقييماتهم ملاحظات تقول: «مطعم ممتاز، لكن إسرائيلي». فيما اضطر شيف آخر إلى إزالة اللافتات العبرية من واجهة مطعمه بعد تعرضه لانتقادات متكررة. أما في ليشبونة فقد أغلق مطعم «تنتورا» «الاسرائيلي» أبوابه.

من هنا يلاحظ الاقتصاديون تداعيات هذه المقاطعة على الشركات ويصفونها بأنها واسعة النطاق. فقد أغلقت ستاربكس 400 فرع في الولايات المتحدة بسبب ضعف المبيعات المرتبط بالمقاطعة، وبعد أن شهدت انخفاضاً هائلاً في قيمتها التسويقية تجاوز 11 مليار دولار خلال أقل من شهرين على بدء الحرب على قطاع غزة بسبب المقاطعة الشعبية. وخرجت «كارفور» من السوق الأردنية وتم إغلاق ثلاثة فروع لها في عمّان، وأغلقت محال «زارا» 188 متجراً في العالم وسط انخفاض المبيعات. وأعلنت شركة «كوكا كولا» عن انخفاض كبير في المبيعات بنسبة 10% في جميع أنحاء المنطقة العربية في الربع الرابع من عام 2023، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بشركات بارزة مثل ماكدونالدز وأمازون وديزني وغيرها، لانحيازها السافر للكيان الصهيوني في حربه المدمرة على قطاع غزة. وانضمت 300 مؤسسة ثقافية بلجيكية لمقاطعة الكيان.

إذن أدت حملات مقاطعة «إسرائيل»، خاصة بعد أحداث غزة، إلى أضرار مالية واقتصادية كبيرة للعديد من الشركات الأوروبية والدولية الداعمة أو المرتبطة بهذا الكيان، شملت انخفاض القيم التسويقية وتراجع المبيعات، ومقاطعة المستهلكين للعلامات التجارية، وسط توجه المستهلكين نحو المنتجات المحلية.

وتشير التقديرات إلى خسارة محتملة للاقتصاد «الإسرائيلي» تبلغ 20 مليار دولار، مما يؤثر على الشركات الأوروبية المستثمرة هناك.

لا بد من الإشارة إلى أن حملة المقاطعة العالمية هي متعددة الجوانب، تمتد من السلع الاستهلاكية

إلى الصادرات الزراعية ومبيعات الأسلحة والتعاون الأكاديمي، وتلحق ضرراً اقتصادياً جسيماً ومستمراً ب «إسرائيل». وقد تطورت هذه الحركة، من نشاط استهلاكي شعبي إلى عقوبات حكومية رسمية، مما أدى إلى إغلاق الأعمال، وانخفاض حاد في الصادرات، وعزلة دبلوماسية غير مسبوقة للاقتصاد «الإسرائيلي». وعملاً بالمثل القائل «رب ضارة نافعة»، أدى هذا الأمر إلى تحوّل المستهلكين نحو المنتجات المحلية كبديل للعلامات التجارية المُقاطَعة. ووسط الإدانات الشعبية والرسمية لما ترتكبه «اسرائيل»، تواجه شركات أسلحة أوروبية ضغوطاً لإنهاء تعاونها مع هذا الكيان. وفي هذا الإطار أوقفت ألمانيا، ثاني أكبر مورد للأسلحة ل«إسرائيل»، شحن المعدات التي يمكن استخدامها في غزة. وطبّقت إسبانيا وبلجيكا وهولندا قيوداً مماثلة أو حظراً معلناً.

على مستوى التصدير الزراعي «الإسرائيلي»، يواجه القطاع الزراعي تأثيراً حاداً بسبب حملة المقاطعة لمنتجاته في جميع أنحاء أوروبا، أكبر أسواقه. ففي ألمانيا، أكبر سوق للبطاطا «الإسرائيلية»، توقفت شركة «ألدي» عن شراء البضائع «الإسرائيلية» أكثر من ستة أسابيع، حيث أشار المعلّبون إلى صعوبة بيع المنتجات الموسومة بـ«صُنع في إسرائيل». وأعلنت سلاسل تعاونية في إيطاليا والمملكة المتحدة وقف مبيعات المنتجات «الإسرائيلية». وفي خطوة رمزية، بدأت التعاونية الإيطالية (op Italy ـ Co) بيع «غزة كولا»، مع توجيه العائدات لإعادة بناء مستشفى في غزة. وأغلقت بلجيكا والسويد والنرويج وإيرلندا أسواقها فعلياً. فالنرويج لم تستورد كيلوغراماً واحداً من البضائع «الإسرائيلية» العام الماضي، وأدّى التطبيق الصارم لقوانين الاتحاد الأوروبي الخاصة بوضع بطاقات تعريف منشأ المنتجات في بلجيكا إلى رفض المستهلكين لمنتجات «إسرائيل» عن قصد.

هذه النتائج التي تقود القطاعات الاقتصادية في «اسرائيل» إلى عواقب وخيمة هي القشة التي تسند الخابية في الصراع مع هذا العدو المتغطرس، وحبذا لو أن حركة المقاطعة في العالم العربي توازي ما يجري في أوروبا ومن قبل الشعوب الأوروبية تحديداً.

سياسة

السقوط بلا حرب:

حين تُهزم الأنظمة بإدارة المخاطر لا بالمدافع

د. نبيلة غصن

لم تعد الحروب في هذا العصر تُخاض دائمًا بالدبابات والطائرات، ولا تُحسم بالخرائط العسكرية وحدها. ثمة حروب أخطر، أكثر هدوءًا، وأشد فتكًا، تُدار في الغرف المغلقة، وعلى طاولات المصالح، وتُسمّى في أدبيات الصراع الحديثة «إدارة المخاطر». في هذا النوع من الحروب، لا يُطلب منك إسقاط العدو مباشرة، بل يكفي أن تُسقط مظلّته، أن تحيّد حُماته، وأن تجعله ينهار من الداخل وهو واقف، بلا طلقة واحدة. هكذا سقط النظام السوري السابق، وهكذا سقطت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، لا لأن خصومهم كانوا أكثر شجاعة أو أكثر عددًا، بل لأن لحظة التخلي عنهم قد حانت.

السقوط بلا حرب ليس دليل ضعف المهاجِم بقدر ما هو دليل هشاشة البنية التي تقوم على حماية الغير. وحين تُبنى الدول أو الجماعات أو الأنظمة على وهم الضامن الخارجي، فإن نهايتها تكون دائمًا أسرع مما تتخيّل، وأقسى مما تتوقّع.

أولًا: مفهوم «إدارة المخاطر» في الحروب الحديثة

في العلوم العسكرية والسياسية، لم يعد التقدّم يُقاس بالمسافة التي تقطعها القوات، بل بقدرتك على تعطيل القوى القادرة على منعك. «إدارة المخاطر» تعني ببساطة: تأمين مسار السقوط قبل وقوعه. أي إزالة العقبات الكبرى التي قد تُفشل المشروع، سواء كانت

دولًا حليفة للخصم، أو قوى إقليمية داعمة، أو حتى رأيًا عامًا دوليًا قادرًا على العرقلة.

عندما تُدار الحرب بهذا المنطق، يصبح القتال آخر المراحل لا أولها. تُفكَّك التحالفات، وتُعاد صياغة الأدوار، وتُقدَّم الضمانات لهذا الطرف أو ذاك، حتى إذا ما جاء وقت الانهيار، بدا وكأنه تحصيل حاصل لا حدثًا جللًا.

ثانيًا: سقوط النظام السوري السابق... تفكيك الحماية قبل إسقاط البنية

لم يكن النظام السوري السابق عاجزًا عن القتال، ولم تكن مؤسساته العسكرية قد انهارت بالكامل، لكن ما انهار فعليًا هو شبكة الحماية التي كان يستند إليها. إيران وروسيا شكّلتا لعقود مظلّة ردع حالت دون إسقاطه بالقوة المباشرة، لكن هذه المظلّة لم تُكسر عسكريًا، بل جرى تحييدها سياسيًا.

الدور التركي هنا لم يكن تفصيليًا، بل محوريًا. أنقرة أدّت وظيفة الوسيط والمنفّذ في آن واحد، ضمن تفاهمات دولية أوسع، وافقت عليها الولايات المتحدة، ولم يعارضها الكيان الصهيوني، بل وجد فيها مصلحة مباشرة. حين ضُمنت حدود الخسارة، وحين أصبحت كلفة الاستمرار أعلى من كلفة الانسحاب، تُرك النظام يواجه مصيره وحيدًا.

السقوط هنا لم يكن سقوط دولة بقدر ما كان سقوط نموذج: نموذج النظام الذي يراهن على توازنات الخارج أكثر مما يراهن على تماسك الداخل.

ثالثًا: قسد... الكيان الوظيفي حين تنتهي وظيفته

قوات سوريا الديمقراطية هي المثال الأوضح على الكيانات التي تُصنع لأداء وظيفة محددة، لا لبناء مستقبل مستدام. نشأت برعاية أميركية، وتغذّت على غطاء دولي، لكنها لم تمتلك يومًا قرار الحرب أو السلم. وحين تغيّرت أولويات واشنطن، وحين فُتح الباب أمام التفاهمات مع أنقرة، بات وجودها عبئًا لا أصلًا استراتيجيًا.

ما جرى لقسد لم يكن هزيمة عسكرية، بل انسحاب رعاية. والداعم الذي يصنع كيانًا قادر أيضًا على تفكيكه متى شاء. هنا يتكرّر الدرس ذاته: من لا يملك استقلاله، لا يملك بقاءه.

رابعًا: العشائر العربية... قراءة واقعية بلا رومانسية

كثيرون يبالغون في دور العشائر العربية في لحظات التحوّل الكبرى، إمّا بدافع التهويل أو التبرير. لكن الواقع أكثر بساطة وأقل شاعرية. العشائر ليست قوة مبادِرة في الصراعات الكبرى، بل قوة مُلحِقة بالمنتصر. هي تتحرّك حيث توجد الغلبة، وتُبدّل تحالفاتها حين تتبدّل موازين القوى.

دورها في الانقلاب على النظام السابق أو على قسد كان دورًا مكمّلًا للمشهد، لا صانعًا

له. ومن يقرأ التاريخ الاجتماعي للمنطقة يدرك أن الرهان على العشائر كقوة حسم مستقلّة هو رهان خارج الزمن.

خامسًا: وهم الحماية الخارجية... درس متكرّر

الاعتماد على قوى كبرى لحماية نظام أو جماعة هو رهان خاسر بطبيعته. التحالفات الدولية لا تُبنى على الأخلاق ولا على العواطف، بل على المصالح المتغيّرة. لذلك لا غرابة في سرعة الانقلابات، ولا في تبدّل المواقف بين ليلة وضحاها.

في العراق يُقال: «لا يحمي الأرض سوى أبنائها»، وهي عبارة تختصر فلسفة كاملة في بناء الدول. وفي مصر، تختصر الحكمة الشعبية المشهد بجملة لا تقبل التأويل: «المتغطي بأمريكا وروسيا عريان».

سادسًا: لماذا صمد النظام الإيراني

النظام الإيراني يشكّل الاستثناء الذي يؤكّد القاعدة. منذ عام 1979، وهو يواجه حصارًا خانقًا وعقوبات تجاوز عددها ستة آلاف، ومع ذلك لم يسقط. السبب ليس غياب الأعداء، بل امتلاك عناصر الصمود الذاتي. الدولة هناك بُنيت على مبدأ الاكتفاء الذاتي، وعلى عقيدة حماية النفس بالنفس، لا بالاستقواء بالخارج.

قد يُختلف أو يُتّفق مع هذا النظام، لكن لا يمكن إنكار حقيقة واحدة: من يعتمد على نفسه، يصمد، ومن يراهن على غيره، يسقط عند أول مفترق مصالح.

سابعًا: إسقاط القاعدة على نموذج الجولاني

إذا طبّقنا هذا المنطق على نموذج الجولاني، تبدو الصورة واضحة. هذا الكيان لا يمتلك عناصر دولة، ولا مشروع إنتاج، ولا منظومة قيم تسمح له بالتعايش مع محيطه. هو قائم بالكامل على الرعاية التركية: عسكريًا، أمنيًا، سياسيًا، وحتى اجتماعيًا.

إدارته تعتمد على عناصر متطرّفة دينيًا، تفضّل أن تكون أداة وظيفية على أن تكون كيانًا مستقلًا. وبالتالي، فإن مصيره مرتبط مباشرة بمزاج أنقرة وبميزان مصالحها. لحظة أن ترى تركيا أن هذا العبء بات أكبر من فائدته، سيُعاد إنتاج المشهد نفسه: سقوط بلا حرب.

ما جرى في سوريا، وما جرى لقسد، وما قد يجري لغيرهما، ليس سلسلة مصادفات، بل قانونًا سياسيًا صارمًا: الدولة أو الجماعة التي لا تحمي نفسها، لا يستحقها أحد أن يحميها. الحماية الخارجية مؤقّتة، مشروطة، وقابلة للسحب في أي لحظة.

وفي عالم لا يعترف إلا بالقوة الذاتية، يبقى الدرس واحدًا لا يتغيّر: إمّا أن تكون صاحب قرارك، أو تكون ورقة على طاولة الآخرين... تُستخدم ثم تُرمى.

سياسة

سيناريو الحرب المحتملة على إيران

قراءة في النتائج والمآلات

محمد عواد

يترقّب العالم احتمال اندلاع حرب في المنطقة بين التحالف الأمريكاني اليهودي من جهة، وإيران من جهة ثانية. وبقراءة هادئة لميزان النتائج، يمكن القول إن هذه الحرب، حتى في أسوأ أحوالها، لن تكون نتائجها إلا لصالح إيران. فالمعركة، إن حصلت، ستأخذ على الأرجح شكل ضربات بعيدة المدى، جوية أو صاروخية، دون المساس المباشر بالأرض الإيرانية أو الدخول في احتلال فعلي.

وقد أثبتت التجارب السابقة أن هذا النوع من الضربات، وإن كان قادرًا على إحداث دمار أو ترك ألم مرحلي، إلا أنه لا ينجح في إضعاف تماسك الشعب الإيراني، ولا في كسر إرادته أو

إصراره على السيادة القومية بعزيمة صادقة. فالقوة الجوية وحدها، دون احتلال، لا تحسم صراعًا مع دولة تمتلك العمق الحضاري وعددًا بشريًا وازنًا ومساحة جغرافية استراتيجية.

في المقابل، يُرجَّح أن يتّجه الوحش الأمريكاني واليهودي إلى تشديد الطوق والحصار على إيران، بما يؤدي إلى تراجعها اقتصاديًا وضغطًا متزايدًا على الحياة الشعبية. غير أن نجاح هذا السيناريو يتطلّب، وفق منطق المخطّط، قبولَ وخضوعَ تركيا الكامل للخطة الأمريكانية، بعد أن تكون قد أبرمت اتفاقًا مع الأمريكاني، ورضيت بحصتها من أراضي الشام التي احتلّتها، ونفّذت رغبتها بضرب الأكراد المناوئين لها. والمشروع الأمريكاني كذلك يتطلّب تمدّد الجولاني باتجاه العراق، وإشغال العراق في صراع مع الشام، وتحريك المجموعات الداخلية المضادّة لحلفاء إيران في العراق، بما يضيّق الخناق على المقاومة العراقية واتصالها بالعمق الإيراني أو ينهيه.

في هذه المعادلة، يبقى الحليف العربي الأبرز هو اليمن، إلى جانب أحزاب المقاومة في لبنان. وهنا يطرح السؤال: هل يشكّل الوجود العسكري الأمريكاني في المنطقة مقدّمة لضرب اليمن وإضعاف الحليف القوي لإيران، ثم ضرب أحزاب المقاومة في لبنان بمعاونة العدو اليهودي؟ وفق هذا الاحتمال، تكون إيران محاصَرة إقليميًا، وقد تُترك بلا حلفاء فاعلين، ويتوقّع الأمريكاني من خطته ان تبقي لإيران حلفاء ضعفاء.

غير أن هذا السيناريو، إن تحقّق، لا يبدو أنه يقدّم للولايات المتحدة الأمريكانية سوى الفشل الكبير. فإيران ستبقى تحتفظ باحتياطات الغاز والنفط والموارد الطبيعية، وهو ما يعزّز قوّتها الاستراتيجية بدل أن يضعفها. وحتى لو تمّت فرضيّة تبديل النظام الموهومة، لن يكون النظام الجديد تابعًا للولايات المتحدة الأمريكانية. وفي السياق، إذا كانت واشنطن قد سجّلت فشلًا على صعيد إيران، فإن السؤال يبقى: ماذا ربحت؟

الجواب أن الربح الحقيقي ليس لها، بل سيكون للعدو اليهودي، على أرضنا، من خلال تقاسم الشام مع تركيا، وتحجيم المقاومة العراقية ووضع حدّ لخطرها على العدو اليهودي والأمريكاني. ويعتقد الأمريكاني أن أحزاب المقاومة في لبنان تُترك وحيدة، محاصَرة من الأنظمة العربية ومن العدوَّين الأمريكاني واليهودي معًا، ومن بعض الداخل.

أما الظنّ بإنهاء المقاومة في لبنان وكل الدول السورية، فيغفل حقيقة أساسية: ان المقاومة هي الإرادة الشعبية الأصيلة الحرّة؛ وإنها ليست جيشًا نظاميًا يمكن هزيمته في معركة وفرض الشروط عليه. وطالما أن الشعب قرّر المقاومة وتعمّق الاستقلال في النفوس، فلن يبقى المحتل في أرضنا، مهما اشتدّت الضغوط وتكاثرت الضربات، لأن النتيجة الحتمية هي انتصار المقاومة.

في مسعى الولايات المتحدة الأمريكانية للقبض على ثروات إيران، فهي بالتأكيد ستتكبد مليارات الدولارات، وتذهب كل مخطّطاتها أدراج الرياح، فإن الحرب، إن وقعت، ستجلب متاعب اقتصادية وتؤخّر النمو الطبيعي في إيران وبلادنا، لكنها لن تنال من ثروات إيران، ومن ارادتها في النهوض وبناء نفسها.

إن مواجهة العدو اليهودي والسطوة الأمريكانية تتطلّب إرادة شعب واحد، وأمّة واحدة، ومجتمعًا واحدًا له قضية واحدة تمتدّ من طوروس إلى مقلب سيناء. كما تتطلّب قطع التحالف مع الأمريكاني واليهودي وحلفائهم، واستبدالهم بحلفاء يقرّون ويعترفون بحقّنا القومي. كما تتطلّب وقف الحروب الداخلية، وعدم الانسياق إلى الاقتتال الداخلي المذهبي الذي يريده العدو الأمريكاني واليهودي والتركي.

نحن اليوم أمّة محتلة وفاقدة القوّة، لكننا لسنا فاقدي الكرامة ولا الإرادة في التحرّر. وإذا توحّدت الإرادة السورية حول قضية الحرية والسيادة القومية، فإن الانتصار يصبح حتميًا.

سياسة

تحولات النظام العالمي الجديد

جلال الصايغ

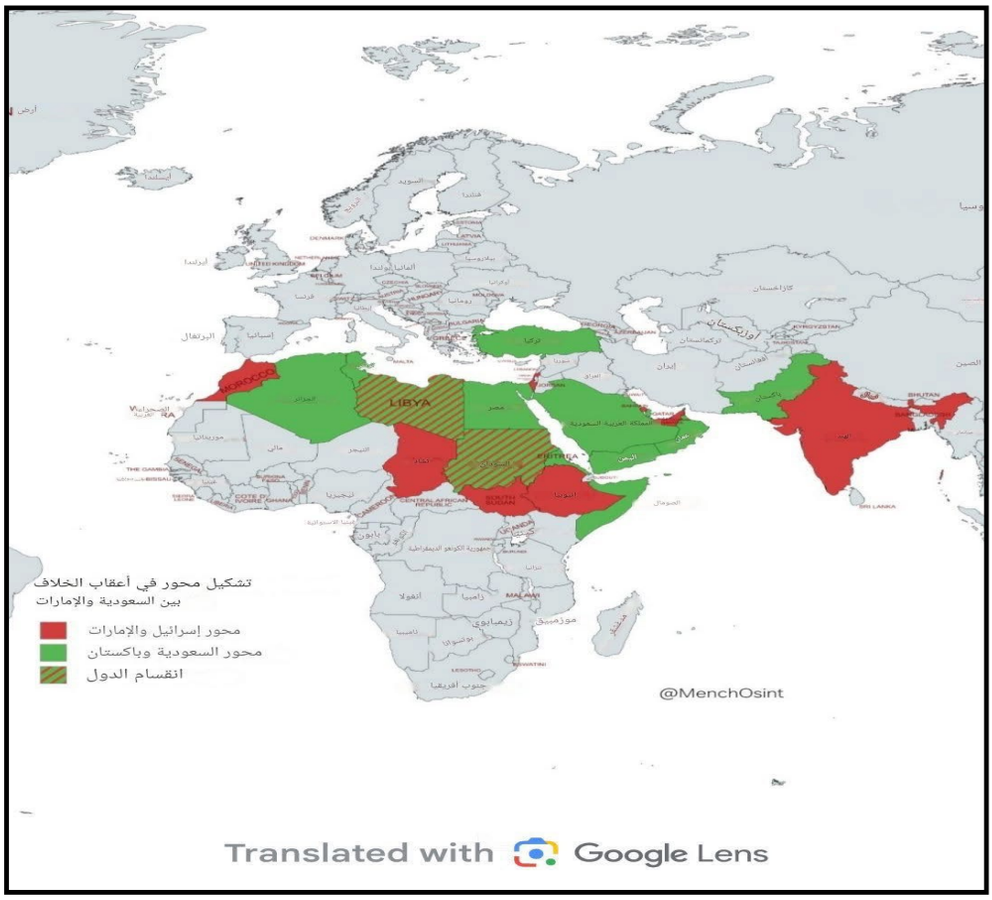

بعد أربعة أعوام من استعار الحرب الروسية الأوكرانية ـ الأوروبية، وفي أعقاب انقشاع غبار الحرب في غزة، وبزوغ فجر إدارة جديدة في «بلاد العم سام»؛ يترنح النظام العالمي الذي شُيد على أنقاض الحرب العالمية الثانية تحت وطأة التحولات الكبرى.

لقد بات الانهيار حتمياً، ليفسح المجال أمام ولادة نظام جديد يعيد رسم موازين القوى من الصفر.

لقد ارتكزت إستراتيجية القوى العظمى، وفي طليعتها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، على استبدال «الاحتلال العسكري المباشر» بنموذج أكثر دهاءً يقوم على تقاسم النفوذ وتكريس الهيمنة. فبدلاً من السيطرة الميدانية المكلفة، عمدت هذه القوى إلى تفتيت الإمبراطوريات التاريخية وتحويلها إلى دول قومية صغيرة ومجزأة، صُممت لتكون بمثابة «(دول الوسادة») Pillow

States هذه الكيانات لم تُنشأ لتكون قوى ذات سيادة كاملة، بل لتعمل كمناطق عازلة وممتصات للصدمات الجيوسياسية، تُدار عبر نخب محلية وأتباع مخلصين يضمنون استقرار مصالح المركز وحماية خطوط إمداده، دون الحاجة لوجود استعماري ظاهر، مما جعل العالم رقعة شطرنج تُدار خيوطها عن بُعد.

إلا أن هذا النظام الذي أُسس على توازن «الوسائد» سرعان ما استحال إلى ساحة لصراع قطبي محموم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث انقسم العالم خلفهما في استقطاب حاد دام قرابة الخمسة وأربعين عاماً. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، طويت صفحة التعددية القطبية ليتحول العالم إلى قبضة «القطب الواحد» المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية. في تلك الحقبة، بلغت الهيمنة الأمريكية ذروتها، وأصبحت واشنطن المرجعية الوحيدة التي ترسم حدود السياسة، وتدير الاقتصاد العالمي، وتحدد مصائر الدول القومية الصغيرة وفق رؤيتها الأحادية، وهو ما يفسر عمق الصدمة التي يعيشها النظام الدولي اليوم مع عودة التحديات الكبرى لهذه الهيمنة.

ومع وصول هذا النظام إلى طريق مسدود، بدت ملامح التغيير تتضح في عجز الحلفاء التقليديين عن أداء أدوارهم التاريخية؛ فلم تعد القوى الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا، تلك القوة العظمى القادرة على فرض إرادتها بعد انحسار نفوذها في معظم أنحاء العالم، كما لم تعد أوروبا بمجملها ذلك الحليف الصلب الذي يمكن لواشنطن الاتكاء عليه بعد أن أنهكتها حرب الاستنزاف الطويلة مع روسيا واستنزفت مواردها العسكرية والاقتصادية. وفي مقابل هذا الأفول الغربي، بدأت تبرز على الساحة الدولية قوى صاعدة وتحالفات بديلة كالصين والهند، بالإضافة إلى توسع تحالف («البريكس» BRICS)الذي بات يطرح نفسه كقطب اقتصادي وسياسي موازٍ، معلناً نهاية حقبة الهيمنة المنفردة وبداية عصر التعددية القطبية الفعلية.

لقد كانت روسيا والصين أول من بادر لتعزيز أسس النظام متعدد الأقطاب، إلا أن الأحداث المتسارعة اليوم تشير إلى إدراك الإدارة الأمريكية الجديد لخطورة هذا التهديد، مما دفعها للتعامل معه ببراغماتية قاسية. من هنا تبرز سياسة ترمب الجديدة التي تقوم على التخلي عن «عباءة القيم» التي تمثلها الأمم المتحدة، والتركيز بدلاً من ذلك على مصلحة الإمبراطورية الأمريكية المباشرة؛ عبر إحكام السيطرة على القارة الأمريكية

وتأمين مواردها (من فنزويلا إلى بنما وصولاً لغرينلاند). وفي تحول إستراتيجي جذري، تخلت واشنطن عن «القوة الناعمة» واستبدلتها بتفويض الهيمنة لحلفاء إقليميين أقوياء كتركيا وإسرائيل، مع نفض يدها من الحلفاء الأوروبيين الضعفاء. أما بخصوص الاستنزاف الروسي، فقد اتجهت الإدارة الجديدة لتجميد الصراع عبر منح موسكو مناطق نفوذ معينة، مفضلةً إدارة الصراعات بأقل التكاليف بدلاً من الانغماس في حروب استنزاف لا تنتهي.

في ظل هذا المشهد القاتم، يبدو أن العالم يهرع عائداً إلى المربع الأول، حيث منطق القوة الذي ساد بدايات القرن الماضي. إن صراع الأقطاب المتجدد لن يرحم («دول الوسادة» (Pillow States))؛ تلك الكيانات التي أُوجدت بقرارات دولية ولم تُبنَ بقرار ذاتي، إذ ستكون اليوم الأكثر عرضة لخطر الاندثار. فالدول التي «اختُرعت» لتعمل كمصدات للاحتكاك، قد تُمحى اليوم عن الخريطة ببساطة كما وُجدت، إذ لم يعد هناك مكان في النظام العالمي الجديد لأي دولة عاجزة عن حماية نفسها بفاعلية. نحن أمام حقبة «الافتراس الجيوسياسي»، حيث تبرز الإمبراطوريات الكبرى من جديد لتلتهم الفراغات، معلنةً أن السيادة في القرن الحادي والعشرين هي لمن يملك القوة، لا لمن يملك الاعتراف الدولي.

ضمن هذه الهوامش الضيقة، يتحرك حلفاء واشنطن الإقليميون لإعادة هندسة المنطقة وفق مصالحهم التوسعية؛ فبينما تسعى تركيا لمد نفوذها شمالاً عبر التمدد في العمق السوري وتفكيك المعضلة الكردية بتفاهمات مباشرة مع الإدارة الأمريكية، تنتهج إسرائيل والإمارات إستراتيجية «التفتيت الناعم». تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقسيم المنطقة لدويلات ضعيفة يسهل اختراقها والسيطرة عليها عبر التفوق الاقتصادي والتقنيات الأمنية.

لقد نجحت إسرائيل بالفعل في تحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة أمنية لحماية الاحتلال، وجعلت من الكيان الأردني حارساً لحدودها، وهي تطمح الآن لإنشاء «كيان درزي» حدودي ليكون درعاً واقياً من المد الإسلامي (سواء كان تركياً أو إيرانياً)، بالتوازي مع محاولات تقويض حزب الله في لبنان لإبعاده نهائياً عن المشهد. أما الإمارات، فتمد نفوذها عبر «إمبراطورية الموانئ» من القرن الأفريقي إلى اليمن، وتهيمن على مفاصل اقتصادية حيوية في مصر، بينما تدعم الحركات الانفصالية والانقلابية في اليمن، والصومال، والسودان وليبيا. وتأتي معاداتها الصريحة للإسلام السياسي

(والإسلام كقوة جامعة) من إدراكها بأن وحدة الأمة هي العائق الوحيد أمام توسع نفوذها؛ فكيانات صغيرة الحجم كإسرائيل أو الإمارات لا يمكنها الهيمنة إلا فوق ركام دول كبيرة ممزقة.

وسط هذا التكالب الإقليمي، جاءت الاستفاقة السعودية المتأخرة، ولكن الحازمة، خاصة بعد أن تجاوزت المغامرات الإسرائيلية الخطوط الحمراء بقصف قطر وست دول أخرى في الحرب الأخيرة. ففي تحرك إستراتيجي لقطع الطريق على مشاريع التفتيت، سارعت الرياض لإبرام اتفاقية دفاعية تاريخية مع باكستان، القوة النووية الإسلامية الوحيدة، لترميم مظلة الردع الخاصة بها.

ولم تكتفِ المملكة بذلك، بل تحركت لتفكيك «أخطبوط النفوذ» الإماراتي؛ فعملت على طرد التواجد الإماراتي من اليمن والصومال بعد أن بلغت مشاريع الانفصال ذروتها باعتراف إسرائيل بـ «أرض الصومال» (So-maliland) بوساطة إماراتية لتأمين قواعد تجسس عسكرية قبالة الحوثيين. كما وضعت المملكة ثقلها لوقف التمدد الإماراتي في الموانئ المصرية، لتجد الرياض نفسها في نهاية المطاف في خندق واحد مع المحور القطري ـ التركي. هذا التقارب الجديد يسعى لتأسيس «تحالف دفاعي إسلامي» عريض، ينضوي تحت لواء المعاهدة السعودية الباكستانية، ليشكل سداً منيعاً أمام مشاريع «الدويلات الوظيفية» ومحاولات تمزيق المنطقة من الداخل.

إننا لا نشهد مجرد تغيير في موازين القوى، بل نحن بصدد العودة إلى «شريعة الغابة الجيوسياسية» حيث لا مكان للضعفاء أو للكيانات الوظيفية التي تقتات على حماية الآخرين. وعلى الدول القومية أن تختار بين طريقين: إما الاندثار في ثنايا المشاريع التفتيتية التي تقودها قوى إقليمية وكيلة، أو الانضواء تحت مظلة تحالفات صلبة تملك أنياباً نووية وثقلاً حضارياً وتاريخياً. لقد انتهى زمن الحياد وزمن «الأمان الأممي» الزائف؛ فالقادم هو عصر التكتلات الكبرى، والسيادة فيه لن تُمنح في أروقة الأمم المتحدة، بل ستُنتزع انتزاعاً في ميادين القوة والتحالفات العقائدية العابرة للحدود. فهل ينجح المحور الرافض التفتيت، أم أن الإمبراطوريات القادمة ستبني أمجادها فوق حطام ما تبقى من خرائط القرن العشرين؟

سياسة

مجلس السلام:
استخدام مصطلح «السلام» لتمرير الاستعمار والهيمنة

نجا حمادة

يشمل مجلس السلام الترامبي إلى الآن، 26 دولة وهي: الولايات المتحدة ـ السعودية ـ مصر ـ المغرب ـ الكويت ـ البحرين ـ الامارات العربية المتحدة ـ الأردن ـ تركيا ـ البانيا ـ الأرجنتين ـ أرمينيا ـ أذربيجان ـ بيلاروسيا ـ بلغاريا ـ المجر ـ أندونيسيا ـ «إسرائيل» ـ كازخستان ـ كوسوفو ـ منغوليا ـ باكستان ـ بارغواي ـ أوزبكستان ـ فيتنام ـ باكستان.

تشكل هذه الدول مجموعة متنوعة تمثل مصالح متعددة، مما يثير تساؤلات عدة حول الأهداف الحقيقية لهذا «المجلس» وما إذا كان فعلاً يسعى «للسلام» أم أنه مجرد خديعة للهيمنة والاستعمار.

لا بد من التأكيد في هذا السياق أن ما يسمى «مجلس السلام» ليس إلا صفقة أو وثيقة استعمارية جديدة.

أنه تجسيد لرؤية أمريكية واضحة تحوّل أهمية الصراع إلى «صفقة عقارية»، وتملي شروط الاستسلام الكامل ليس فقط على الفلسطينيين، بل على كافة منطقة المشرق تحت مسمى «السلام».

هذا المشروع بما لا يقبل الشك يقفز فوق «الشرعية الدولية» ليس جهلاً بها، بل احتقاراً متعمد لها.

انطلاقاً من هنا نرى أن غزّة ليست سوى الباب، لأن هذا المشروع للأسف يهدف إلى تفكيك أي أمل بقيام فلسطين حرة، ليضمن السيطرة الأمنية والسياسية بشكل مطلق «للإسرائيل»، ومن شأنه تفريغ الصراع من محتواه الأخلاقي وبضمانة أمريكية.

الجدير ذكره، أن الهدف لن يكون انسحاباً أمريكياً، بل إعادة تموضع، وجعل «إسرائيل» الشرطي المطلق، وهذا الأمر سوف يحرر واشنطن لتركز عدوانها على (الصين، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا).

أن شعار «أمريكا أولاً» أو «ترامب أولاً» الحقيقة انهما يشكلان وجهان لعملة واحدة من ناحية سياسة التوحش والظلم والاستبداد وشراء الأوطان بواسطة الدولار، هما يستلبان القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان وحق المقاومة بصفقات المزاج الشخصي خدمة «للإسرائيل».

إذاً، هذا ليس «سلام»، بل هو إعلان لاستمرار الحرب بأساليب أخرى، أنه الحرب على الحقوق، وعلى السيادة وعلى العدالة وعلى التاريخ.

انطلاقاً من هنا، إن فضح ومقاومة هذه الخديعة هو واجب أخلاقي، إن مقاومة هذا المشروع ليس دفاعاً عن غزّة فحسب، بل عن كرامة المشرق كله، وإرادته في تقرير مصيره.

حجر الزاوية

إستنارة رجل الشارع

نجيب نصير

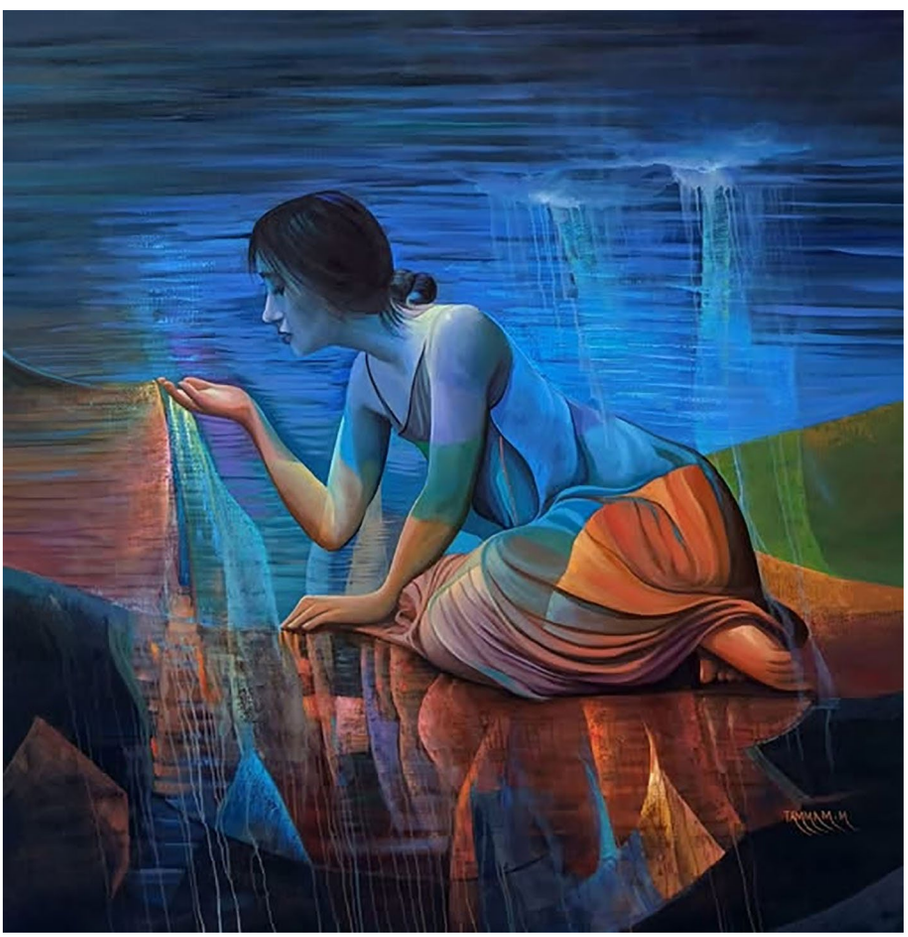

الفنان محمد تمام

من هو «رجل الشارع»؟. إنه كل رجل وامرأة، يعتقدان أنهما ينتميان إلى دولة، وهنا ليس المقصود هو الجنسية، على الرغم من أن الجنسية نفسها من مفرزات «دولة»، حتى لمجرد ذكرها ـ«الدولة»ـ في سجلات الأمم المتحدة، فرجل الشارع هذا يحمل مسؤوليات على عاتقه، تتجاوز مدفوعات الضرائب والماء والكهرباء والخدمات، إلى ما هو أرقى بكثير، فهذه المسؤوليات تتقابل تماماً مع مسؤوليات «الدولة» متمثلة برجالاتها وممثليها أمامه هو تحديداً، ما دام يؤدي واجباته الدستورية (حصراً) لها، وعند هذا التقاطع الإجباري، تتبادل الدولة ورجل الشارع المسؤوليات التربوية المصنّعة لجريان الحدث الاجتماعي، كحدث إعماري، يتساوى أمامه الجميع، فالمسؤولية ليست شأنا

اختيارياً في «دولة»، بل هي نتاج تربية تؤمن العلم بهذه المسؤولية، فمجرد سائق سيارة أرعن يمكن أن يطيح «بالدولة» و«هيبتها»، لإنه لم يتربى على قوانين المرور، التي تشير إلى تقاسم الحقوق والواجبات مع الآخر عند قيادة السيارة، وهذا ليس مثالاً رمزياً، بل مثال واقعي نراه يومياً، في كل بقاع «دولنا» السورية، وبالقياس عليه، يمكننا أن نستقرئ، أن هناك فقدان الدولة «لدوليتها»، عبر تطبيق هذا المثال، على كل تصرف من تصرفات رجل الشارع هذا، وهو في المقام الأول و الأخير المستفيد الأساسي من وجود «دولة» تتعرض لنفس التربية، فالنبت الصالح ينمو بالعناية، وهذا ما يتطلب المعلومة، وتفعيلها كمعرفة على الأرض، وعليها تبنى القيم والمثل والأخلاق، كممارسة معرفية، وليس مجرد ممارسة اللطف أثناء مواجهة قلة القيم، فالقيم الناتجة عن الممارسة المعرفية بين رجل الشارع ومؤسسات الدولة، هي الوجه الحضاري للبلاد في سعيها كي تكون أوطان.

عادة ما يسمى ربط المعلومة بممارستها، بالوعي، وهي كلمة زائفة تماماً، لإنها عمومية وغير ذات اختصاص، ولا تعبر عن مصلحة شخصية، فوعينا بوجود أمة لا يعني أبداً وجود مجتمع (هذا ما نمارسه على أرض الواقع)، ولكن المجتمع(بالمعنى التقني) هو التكنولوجيا الوحيدة، القادرة على «تفعيل» هذا «الوعي!!»، وجعله واقعاً اجتماعياً ممارساً، وهنا تصبح الحاجة ملحة وتأسيسية لثقافة حقوقية واضحة ومعلنة، وغير تدليسية (ثورية أو انقلابية)، تجعل من المعرفة وعياً مستعاراً وتجميلياً، يقاس عليه الأسوأ، على أنه أحسن من الأسوأ منه. ليتحول ما سمي وعياً، إلى إرادة تزييف ومن ثم كوارث، إذ لم يحمل رجل الشارع مسؤولياته المعرفية، ليتحول السائق الأرعن إلى رجل شارع لا يمكنه رؤية الملك (الدولة) عارياً، لنقص معرفته، ولانعدام وسائل توصيل المعرفة لديه، لذلك لا يستطيع أن يحاسب فهو لا يعرف الدولة كثقافة حقوقية، بل كطرف محتكر للعنف، وهذا في حال وافقت مواصفات محتكر العنف، مواصفات الدولة، لينحرم رجل الشارع من تقدير أو قياس هذه الدولة وأداءها بمعايير الرشد، طالما تنازل عن حقه بالتربية المتبادلة، وعندها يصبح سائق السيارة الأرعن، مثال الشطارة والمهارة، عبر احتكاره للعنف الكامن في سرعة السيارة ومحركها.

هنا تبدو مسألة رجل الشارع تأسيسية، فرجل الشارع الذي يؤمن بالانتقام، هو رجل لا يعنيه وجود دولة، لإنه لا يعرف الفائدة العائدة عليه منها، وكذلك، لا تعنيه سرقة الآخرين أو حتى قتلهم، دون أي سقف قيمي، أو إنساني، مع علمه السابق بهما، ولكن معرفته التافهة تجعل منه مسخاً بشرياً يحاول السلبطة والتجبر، لمجرد شعوره بالقوة الفيزيائة اللازمة، مع اشتراط عدم وجودها لدى الآخر، حيث يدرج هذا الشرط كجزء من العدالة الكونية، فالأسد يأكل الأرنب بشكل طبيعي، ولكن دون تعاقد مع الأرنب، أو حتى تفاهم، وهذه هي بالظبط البنية الأخلاقية لرجل الشارع، وهي ما يفرز ثقافة اللامجتمع، وهو ما يجعل التخلف كائناً عضوياً في الاجتماع البشري، والتخلف هو الضعف بعينه، بغض النظر عن كمية الإستئساد، التي يمتلكها رجل الشارع المجهّل، ليتحول إلى جهول، عند ممارسته المعلومات، واستغرابه من عدم تحولها إلى معارف، تستطيع تحقيق ما عليها من منجزات بكم كونها معرفة، وليست مجرد شوكة وغلبة.

ما يحصل في كيانات شرق المتوسط، هو تخلف ناتج عن جهالة مستشرية، فبينما يتناثر ويتبعثر هذه البلاد (ليست أوطان حتى الآن) في الملاجئ والمغتربات، مفتقدين القدرة على تحويل معلومات الاندماج إلى معرفة به، نظراً لفقدان هذه المعرفة في بلدانهم الأصلية (وهي خاصية تأسيسية لإحداث المجتمع)، تبدأ البلدان المستقبلة لهم بترحيلهم وطردهم، لإن ثقافتهم، غير معنية بالمشاركة المجتمعية، وليس لديها إي معرفة، بدور الدولة في حماية المجتمع، الذي هو السبب التأسيسي لوجودها.

المطالبة بدولة تقدم خدمات فقط، هي مطالبة فاشلة، لإنها تغفل الدور المجتمعي لرجل الشارع، الذي يجب أن يتحلى بالمعرفة المفضية إلى المسؤولية، والتهرب من المسؤولية، يسمى تخلفاً، الذي يضع البلاد والعباد في دائرة لا نهائية من التظالم العنيف، تدمر في دورانها القيم والأخلاق، لدرجة التسمم بذاتها.

راغدة أنطون سعادة الصغرى التي غادرت

كوكب معلوف

قالت، لا تستحق راغدة قسوة الحياة لها لهذه الدرجة. هي الناعمة الرقيقة كالنسمة ...كانت تستحق أن تعيش حياتها بهدؤ النسمات وكأنها أمام بحيرة محاطة بالجمال والخضرة ومشاهد الزهر حولها والألوان، ورغد العيش كما اسمها، ولكن ...هكذا قالت اختها الكبرى صفية عنها.

أما الوسطى اليسار، فقالت، «هي ليست أصغر مني بكثير، ولكنني كنت اعاملها كأبنة واستمر اهتمامي بها». وتضيف «كانت في السنتين من عمرها لما غاب ابي وفي سنواتها الست لما دخلت امي سجن المزة. سنواتها العجاف لراغدة لم تنته إلى أن أصيبت بالانسداد الرئوي وعانت منه طويلا وكان سببا لوفاتها».

غادرت راغدة انطون سعادة الحياة، وهي صغيرة ذلك البيت الذي قدم للامة نهضة عظيمة وبطولات وتضحيات تبقى قدوة.

شخصيا لم اعرفها في أدبيات اهلها الا بلمسة اليد للطفلة التي أمسكت خد والدها شوقا باللقاء وكان وداعا أيضا، عشية تلك الثورة

في ذلك الثامن من تموز ...راغدة الصغرى غادرت لعلها تلتقي بأهل لم تعش معهم كثيرا لروحها السلام واحر التعازي للدكتورة صفية والأمينة اليسار.

وجرت التعازي في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت حيث التقى عديد كبير من السياسيين والنواب وقيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي والقوميين الاجتماعيين للمواساة والتعزية بأبنة أنطون سعادة.

رثاء لراغدة أنطون سعادة

الاب اميل يعقوب

لِرُوْحِهَا الطَّاهِرَةِ تُسْكَبُ الدُّمُوْع
وَلِصَمْتِهَا الطَّوِيْلِ تُحْبَكُ الدُّرُوْع
وَلِنُسْكِهَا الصَّلَاةُ تَتْلُوْهَا الجُمُوْع
وَلِلْآهَاتِ وَجَعٌ تَحْبُسُهَا بَيْنَ الضُلُوْع
حَسْبُكِ وَالقَدَاسَةُ
بَهَاؤُهَا أَنَارَتْهَا الشُّمُوْع
لَكِ الطُوْبَى
فِي أَحضَانِ جُوْلِيَا
وَلِأَنْطُوْنَ الرُّجُوْع

6202 / 1 / 81

الى الرفيقة راغدة أنطون سعادة

الألم بفراقك كبير

لبيب ناصيف

عرفت الرفيقة راغدة على مرحلتين: الأولى عندما كانت ناشطة مع رفقاء في ضهور الشوير بعد حادثة الانقلاب القومي الاجتماعي، اذ تميّزت بنشاط كل من الأمين ايلي عون والرفقاء غيث جديد، والمرحومين غانم خنيصر وجوزف قربان، وغيرهم..

في تلك الفترة كنت مسؤولاً في التنظيم السري الحزبي، وكنت أتابع ما يجري في ضهور الشوير من وقفات عز، من مواقف الرفقاء المذكورين أعلاه والرفقاء رئيف قربان، وهيب أبو صعب، والأمين جبرايل عون. (ونقل كلمة الأمين ايلي عون عنها ونشرناها في العدد السابق)

❖

توطدت علاقتي مع الرفيقة راغدة خاصة في الفترة التي استضافتها فيها الرفيقة ماري بربر [1] للإقامة فترة في منزلها في منطقة القريطم.

كانت الرفيقة ماري بربر زوجة الأمين العملاق جبران جريج بمثابة الأخت. قالت لي أكثر من مرّة: «عندي اخ الدكتور حسيب بربر في بتعبورة واخ آخر في بيروت هو أنت».

كنت في فترة الأسر التي أمضاها الأمين جبران اتردد الى منزل العائلة. كانت علاقتي بالأمين جبران أكثر من عادية احتراماً ومودة وعرفاناً بنضاله الحزبي الرائع. شدّتني الى كل عائلته مودة واحترام. كم ترددت الى المنزل. كم صحبت أبناءه: وسيم، ايمان وهنيّ في رحلات كان يقيمها مكتب الطلبة الى مناطق مختلفة من لبنان.

أصرّح اني كنت اهتم بها كرفيقة قومية اجتماعية واعتبر نفسي كمسؤول حزبي معني بالاطمئنان عنها.

كانت شديدة الذكاء عميقة جداً في تفكيرها وفي متابعتها للأمور لطيفة. حساسة في تعاطيها مع الجميع. تعي قضية الحزب بكل عمق.

كانت الرفيقة راغدة في تلك الفترة تتابع دراستها في الجامعة الأميركية الى جانب الرفقاء الذين تميّزوا نضالاً وثقافةً، أمثال: فريد نبتي، باسم المعلم، نظام الأشقر، فداء جديد، صلاح زهر، رمزي اسطفان، أديب صعب، حنا سعادة، وغيرهم مما ذكرتهم سابقاً او سأذكرهم لاحقاً.

كانت علاقتها بالجميع تتسم بالذكاء الحاد، بالطيبة وبالمحبة. وأؤكد وقد عرفتها جيداً انها كانت تتمتع بالكفاءة العالية التي كانت تؤهلها للقيام بدور ريادي في حزبنا.

اذكرها اليوم وسأذكرها دائماً بالكثير من الأسى ومن تذكار فضائلها التي لا أنساها.

عندما أتذكر تلك الحقبة من تاريخنا الحزبي لا يمكنني ان انسَ الرفيقات العزيزات نهلا نعمة، ماغي عازوري، جيزيل رزق الله وغيرهن.

ماري بربر: عرفت بلدة بتعبورة (القويطع، الكورة) الحزب منذ ثلاثينات القرن الماضي، وفيها عائلة بربر التي انتمى من ابنائها العديد من القوميين الاجتماعيين والقوميات الاجتماعيات منهم اديب، د. حسيب،

فؤاد، هولندا صعب، نازك صوايا وليلى حريق. عن بتعبورة التي تحولت الى مركز للحزب في اوائل اربعينات القرن الماضي عندما انتقل اليها على مرحلتين المسؤولون المركزيون في حينه: جبران جريج، مـأمون اياس، عبد الله قبرصي، جورج عبد المسيح ونهاد ملحم حنا. يصح ان يُكتب تاريخها، ونحن نعمل على ذلك.

لجنة تاريخ الحزب

ثقافة

جورج فيديل..

معمار الدستور وعقل الجمهورية الفرنسية

عبد العزيز بدر عبد الله القطان ـ كاتب ومفكر /الكويت

إن الخوض في غمار السيرة العلمية والعملية للفقيه الفرنسي جورج فيديل يتطلب إدراكاً عميقاً لطبيعة التحولات الهيكلية التي شهدتها الدولة الفرنسية في القرن العشرين، كما يتطلب إلماماً بتفاصيل الدولة الأم في صياغة القانون لا سيما القانون الوضعي، وفهم دستورها العريق الذي كان مصدراً تشريعياً رئيسياً لدولٍ كثيرة حول العالم وبعضها لا يزال يعمل وفق مواده التي لم تسقط بالتقادم وأثبتت أنها صالحة لذاك الزمان وهذا الزمان.

وبالعودة إلى رجلنا القانوني فيديل، فهذا الرجل لم يكن مجرد مراقب لتلك التحولات بل كان المحرك الذهني والمهندس القانوني الذي أعاد صياغة مفهوم «الدولة» في الوجدان الجمعي الفرنسي، فمنذ بداياته الأولى في كنف مدرسة «تولوز» الفرنسية العريقة، لم يكتفِ فيديل باجترار نظريات أسلافه

مثل موريس هوريو، بل عمد إلى تفكيكها وإعادة تركيبها بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث، وهذا الذي لطالما تحدثت عنه، أن تستمد من نظريات من سبقك لكن أن تحررها من زمانها بما يتوافق والعصر الذي تعيش فيه، ففيديل كان يرى أن القانون العام ليس مجموعة من القيود الجامدة بل هو علم «هندسة المجتمعات»، ولذلك نجد أن إسهاماته في القانون

الإداري قد أحدثت قطيعة معرفية مع التفسيرات الضيقة لنصوص «مجلس الدولة» الفرنسي، إذ أرسى قواعد جديدة لنظرية «القرار الإداري» معتبراً إياها أداة لتحقيق النفع العام وليست امتيازاً تسلطياً، ومن هنا نبع تفوقه في شرح كيف يمكن للقاضي الإداري أن يبسط رقابته على «ملاءمة» القرارات وليس فقط على «مشروعيتها»، وهو ما فتح الباب أمام جيل كامل من القضاة ليتجرأوا على إلغاء قرارات كبار المسؤولين إذا ما انطوت على انحراف في استعمال السلطة أو مست جوهر الحريات العامة، وهذا التوجه هو الذي جعل من مؤلفاته، وخاصة كتابه الضخم في القانون الإداري، مرجعاً كلاسيكياً لا يستغني عنه قاضٍ أو محامٍ، حيث تميز بأسلوب أدبي رفيع يمزج بين دقة المنطق الرياضي وسلاسة اللغة الفرنسية الكلاسيكية، مما جعل نصوصه القانونية أشبه بمقطوعات فكرية متناغمة تقنع العقل وتريح الوجدان.

وعند الانتقال إلى دور فيديل التاريخي في بناء جمهورية عريقة مثل فرنسا التي أنجبت الكثير من العظماء ليس فقط في القانون بل في الفن والسياسة والفلسفة وحتى التراث العمراني، هنا نجد أن فيديل قد لعب دور «العقل المستتر» وراء نصوص الدستور التي صاغها ميشيل دوبريه، فقد كان هو المنظر الأول لفكرة «الرئيس الحكم» الذي يسمو فوق التجاذبات الحزبية، وهي الفكرة التي أنقذت فرنسا من شلل النظام البرلماني الذي كان سائداً في الجمهوريات السابقة، ولم تكن مساهمته مجرد استشارة عابرة بل كانت رؤية فلسفية متكاملة تهدف إلى حماية الدولة من التفكك، حيث دافع باستماتة عن المادة السادسة عشرة من الدستور التي تمنح الرئيس سلطات استثنائية في ظروف معينة، لكنه في الوقت ذاته وضع القيود الفقهية التي تمنع تحول هذه السلطات إلى استبداد، مؤكداً أن شرعية السلطة تستمد دائماً من خضوعها للدستور، ولم يكتفِ فيديل بالتنظير للسلطة التنفيذية بل كان هو من قاد عملية «قضائية الدستور» عبر تعزيز مكانة المجلس الدستوري،

فقبل عهد فيديل كان المجلس يُنظر إليه كأداة سياسية تابعة للحكومة، لكنه بفضل اجتهاداته ومقالاته العميقة استطاع أن يقنع الطبقة السياسية بأن المجلس هو «المحكمة العليا للحقوق»، وبأن الحريات الأساسية لا يمكن أن تُترك تحت رحمة أغلبية برلمانية عابرة، وهذا التحول النوعي هو الذي أدى إلى ولادة ما يعرف بـ «دولة القانون» بالمعنى المعاصر في فرنسا، حيث أصبح الدستور هو المرجع الأعلى الذي يخضع له الجميع دون استثناء، وهو الإنجاز الذي توج في عام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين بقرار المجلس التاريخي الذي وسع «الكتلة الدستورية» لتشمل إعلان حقوق الإنسان، مما جعل من حقوق الفرد حصناً منيعاً لا يمكن للبرلمان المساس به حتى لو امتلك الأغلبية المطلقة.

بالتالي، إن الإشباع الفكري في مسيرة فيديل يظهر بوضوح في قدرته على التكيف مع التغيرات السياسية الكبرى دون أن يفقد نزاهته العلمية، فعندما ترأس «لجنة فيديل» في عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، أثبت أنه فقيه لكل الفرنسيين وليس لتيار سياسي بعينه، حيث قدم في تلك الفترة مقترحات بالغة الأهمية تتعلق بتعزيز الرقابة على دستورية القوانين وتطوير النظام القضائي، وهي المقترحات التي اعتبرت في وقتها جريئة جداً لأنها نادت بفتح باب التقاضي الدستوري أمام المواطنين مباشرة، وهو حلم لم يتحقق بشكل كامل إلا بعد رحيله بسنوات، مما يدل على أن فيديل كان يسبق عصره بعقود طويلة، كما أن تأثيره في الفقه القانوني العالمي لا يمكن حصره، فقد كان ضيفاً دائماً على كليات الحقوق في مختلف أنحاء العالم، ونقل تجربته الفرنسية إلى دول عديدة ساعدها في صياغة دساتيرها أو إصلاح أنظمتها الإدارية، وكان يؤكد دائماً أن «القانون هو روح الأمة»، وبأن استنساخ النصوص دون فهم البيئة الاجتماعية هو تدمير لمعنى العدالة، ولذلك حظي باحترام كبار الفقهاء المعاصرين له الذين رأوا فيه تجسيداً لسمو العقل القانوني الفرنسي، وقيل فيه إنه «آخر العمالقة» الذين استطاعوا الإحاطة بكافة فروع

القانون العام والربط بينها في نسق واحد لا يقبل التجزئة، وهذا ما جعل آراءه في القانون الدولي وفي حقوق الإنسان وفي المؤسسات السياسية تشكل وحدة موضوعية مترابطة تهدف في النهاية إلى حماية كرامة الإنسان وضمان استقرار المجتمع تحت سقف العدالة.

وفيما يخص الآراء التي قيلت في حقه، فقد كانت تنم عن تقدير مهيب لمنزلته ومكانته المقدّرة من قبلهم، إذ اعتبره الكثيرون «بوصلة الجمهورية الفرنسية» التي لا تخطئ، ووصفه القضاة الذين عملوا معه في المجلس الدستوري الفرنسي بأنه كان يمتلك «سلطة أدبية» هائلة تنبع من علمه الغزير وتواضعه المميز، وكان بمقدوره أن يقنع الخصوم السياسيين بحل قانوني يرضي الجميع دون أن يتنازل عن مبادئه، ومما قيل عنه أيضاً إنه كان «يقرأ نصوص الدستور بقلب الفيلسوف وعين القاضي»، وهو ما جعل تفسيراته تتسم بالعمق والشمولية، والواقع أن جورج فيديل قد ترك وراءه مكتبة قانونية هي الأغنى في القرن العشرين، تضم آلاف الصفحات من الدراسات والمقالات والكتب التي لا تزال تُطبع وتُترجم وتُناقش في كبريات الدوريات العلمية، وختاماً فإن ذكرى جورج فيديل ستبقى محفورة في تاريخ فرنسا كأحد أعظم بناة الدولة القانونية، والرجل الذي أثبت أن الكلمة الصادقة والبحث الرصين يمكنهما تغيير مجرى التاريخ وصناعة دساتير تعيش لقرون، فهو لم يرحل إلا بعد أن اطمأن إلى أن البنيان الدستوري الذي ساهم في رفعه قد أصبح عصياً على الانهيار، وبأن قيم الحرية والمساواة التي نادى بها قد تجذرت في المؤسسات القضائية، لتظل سيرته منارة تلهم الحقوقيين في كل زمان ومكان، وتؤكد أن الفقيه الحق هو من يجعل من علمه سيفاً للعدالة ودرعاً للمظلومين، ليبقى اسمه مرادفاً للجمهورية الفرنسية وأعي بشكل قاطع تلك الحقبة، لأن الحقبة الحالية تنم عن وجود أخطاء كثيرة رغم أن المدرسة القانونية الفرنسية كانت من أعظم وأرقى المدارس، أما فيديل فسيبقى رمزاً لعظمة القانون الفرنسي في أبهى تجلياته.

ثقافة

سعاده في مواجهة الخيانة

خيانة الثورة في لحظة الحسم: الطعنة من الداخل

د. أدمون ملحم ـ الحلقة الثانية عشرة (12)

يتجلى مفهوم خيانة الثورة في فكر سعاده من خلال تحليله العميق للانشقاقات والتآمر الداخلي الذي مست كيان الحزب. فمن خلال تتبعه لقضايا خيانة فايز صايغ ونعمة ثابت ومأمون أياس وغيرهم، يتبين أن سعاده كان يرى أن أخطر أنواع الخيانة هو ذلك الذي يأتي في «لحظة الحسم» التاريخية، حين تكون حياة الأمة ومصير النهضة على المحك.

وقد وصف هذا النوع من الخيانة في سياقات مختلفة بأنه «الطعنة من الخلف» التي تهدد كيان الحركة بأكمله، لأن الخائن «يضرب الحركة من داخلها في مقتل». مؤكداً أن «خيانة هؤلاء هي من الخطورة بمكان لأنها جاءت في لحظة تاريخية حاسمة... لقد حاولوا ضرب الحزب من داخله في مقتل».

ويستشهد سعاده في تحليله للخيانة بما جرى مع ما سمي بالمركزيين، قائلاً: «وبعد حصول الضجة بعد وصولي وأنا في إبّان المعركة، ماذا كان موقف هؤلاء ‹المركزيين›؟، بلا داعٍ للدهشة، لم يكن موقفهم الالتفاف حول الزعيم ولا الاشتراك في الحملة القومية الاجتماعية على الأعداء، فلم يكتب واحد منهم مقالة واحدة ولا خطب خطاباً واحداً في هذا الموضوع، بل كان موقفهم تبنّي نظرة الأعداء والحملة على الزعيم في الداخل والخارج، حملة مستورة، والسعي سرًّا في شبه مؤامرة صريحة، لإقناع أعضاء المجلس الأعلى... بوجوب تعديل الدستور وتقييد الزعيم».[1]

وكان حله لهذا الداء يتمثل في «تنقية الصفوف» و«قطع دابر الخيانة». فالثورة الحقيقية، في نظره، تنظف صفوفها كما ينقي الحصاد القمح من الزؤان، ولا مجال للمساومة مع الخونة، لأن التسامح مع الخيانة هو بداية انهيار الثورة.

وقد طبّق سعاده هذا المبدأ عملياً منذ المراحل التأسيسية للحزب. ففي مقال له عام 1942 بعنوان «**آخرة المنافقين**»، يذكر أن «**المدعو شارل سعد كان أول شخص صدر قرار من الزعيم بطرده من صفوف الحزب**» مع أخيه وبعض أعضاء زمرته. وقد كانت التهم الموجهة إليهم «**سوء الائتمان والتآمر على دستور الحزب وخدمة أغراض شخصية**».[2]

ويكشف سعاده عن صورة من صور خيانة شارل سعد العميقة، حين «**ألقى خطاباً متزلفاً أمام الجنرال الفرنسي**» الذي زار منطقة

1 ـ رسالة سعاده إلى رفيق الحلبي، 1947/06/22.

2 ـ آخرة المنافقين، الزوبعة، بيونس آيرس، العدد 44، 1942/5/15.

الشوف، معلناً أن هذا الموقف الذليل «**عملٌ لا يأتيه من في قلبه ذرّة من الإباء القومي وشرف الأخلاق... إنّ هذه المواقف الذليلة هي للخائنين فقط.!**»[1]

ولم تكن هذه الإجراءات مجرد ردود فعل، بل كانت ركيزة من ركائز بناء الحزب. ففي مقال «**نظرة الحزب السوري القومي الإدارية في أوروبا**»، يؤكد سعاده أن الحزب «**يقوى ويتراص بنيانه بإزالة العناصر المفسدة**«[2]، معتبراً أن طرد شارل سعد وزمرته كان «**من جملة العوامل الهامّة في متانة وحدة الصفوف القومية الاجتماعية**» ورفعها من الحضيض الذي أوقعها فيه العهد الانحطاطي.[3]

وفي رسالة وجهها إلى إبراهيم طنوس بتاريخ 1940/08/02، يتحدث سعاده عن الخيانة الصريحة والجرائم ضد الحركة القومية التي ارتكبها خالد أديب ومعه حسني عبد المالك وجبران سابا والتي وصفها بجراثيم النفسية العتيقة ومثالبها ويقول: «تنقية الحركة من هذه الجراثيم والمثالب، منذ البدء، يجب أن يكون مدعاة لتقوية العزائم لا لتثبيط الهمم، لأن أساس كل قوة مجموعيه هو وحدة الروحية ووحدة الصفوف، وبدون حصول هذه الوحدة تعظم الخشية من الفشل. ومداواة الفساد بستره عن العيون، بدلاً من استئصاله وتطهير الأوساط منه، طب قديم قد أهمله الإنسان لعدم فائدته.»[4]

يتبع

1 ـ المرجع ذاته.

2 ـ نظرة الحزب السوري القومي الإدارية في أوروبا، الزوبعة، بيونس آيرس، العدد 46، 1942/6/15.

3 ـ المرجع ذاته.

4 ـ رسالة الى إبراهيم طنوس، 1940/08/02.

تربية

في مسألة الشهادة المتوسطة «البروفيه»

هدى خوري

كثيرة هي التكهنات حول مصير هذه الشهادة، أودّ هنا أن أدلي برأيي في هذا الشأن.

تشكّل الشهادة الوطنية في نهاية التعليم الأساسي محطّة تقييمية جوهرية في النظم التعليمية الحديثة، فهي ليست مجرد امتحان، بل أداة لضبط الجودة وربط التعليم المحلّي بالمعايير الدولية. ومن الأهميّة بمكان ان تعير النظم التعليمية أهميّة كبرى لهذه الشهادة بالذات لارتباطها بعدة مسائل من خلال توفير بيانات وطنية تسمح بتحديد الفجوات التعليمية، وبترسيخ ثقافة التقييم لدى المتعلمين بحيث يعتادون ضغط الاختبارات الموحّدة.

في عمر المراهقة (15 سنة)، يحتاج المتعلم إلى هدف قريب المدى وملموس، لذا قد يدفع غياب الشهادة المتعلّم كما المعلّم إلى تقليل الجهد، معتبرَين أن الامتحان الفعلي لا يزال بعيداً (في نهاية الثانوي)، كما أن غياب الاختبار الوطني الموحّد يفتح الباب امام تفاوت جودة

التقييمات المدرسية، ويؤدّي الى ترسيخ التفاوت في أداء المؤسسات التعليمية وتعميق البعد التجاري.

تلعب الشهادة في نهاية التعليم الأساسي دورًا هامًا في التحضير الجادّ والنوعي لناحية تجربة الاختبار الوطني العام كعتبة للانتقال الى المرحلة الثانوية حيث يواجه المتعلّمون متطلّبات أكاديمية قد يؤدي دخولها باستهتار الى ضغوط نفسية وتسرّب دراسي. وتضمن الشهادة التجانس النسبي في مستوى المتعلّمين ما يضبط حدود التعليم الثانوي ويرفع جودته، كما يمكن الافادة منها لتوجيه المتعلّمين في مساراتهم التعليمية.

إنّ من أخطر ما ننحدر اليه بعدم إيلائنا الاهتمام بشهاداتنا الوطنية وعلى رأسها شهادة نهاية التعليم الأساسي، هو فقدان الأهلية لدى خرّيجينا لأسباب تراكمية الضعف الذي لا يواجه ولا يعالج في الوقت المناسب، والأشدّ خطورة اعتياد المتعلّمين على «النجاحات» السهلة أي على الاسترخاء فيصطدمون بواقع التنافس في سوق العمل بسلاح مواجهة اكاديمية ضعيف، ان لم نقل كرتوني هشّ، ويكتشفون افتقادهم للأساسيات التي كان من المفترض اكتسابها في مرحلة التعليم الأساسي أو كحد اقصى الثانوي.

علينا كمجتمع وخاصة الأهل أن نحرص على شهادة البروفيه بل أن نطالب بجعلها مؤشّرًا لاكتساب كفاءات الحدّ الأدنى اللغوية لناحية القراءة المعمّقة المتمثّلة بمهارات استخراج الافكار وتشكيل المعنى، والمحاججة والترتيب المنطقي للأفكار، ومقابلة النصوص ومقارنة عناصرها؛ والرياضياتية المتمثّلة بمهارات النمذجة بتحويل المسائل الواقعية الى معادلات، والتعامل مع بيانات المعطيات والرسوم البيانية، وكذلك مهارة الاستدلال بتسلسل منطقي منظّم.

علينا أن نطالب دولتنا بمعايير وطنية لضبط مستوى التعليم الأساسي لكي نضمن مستقبليًّا اقتصادًا قائمًا على المعرفة ببعد ثقافة اجتماعية تشمل كافة المواطنين إذا سلّمنا جدلًا بإلزامية التعليم الأساسي.

كما علينا كمجتمع أن ندافع عن شهاداتنا الوطنية بكافة مستوياتها لأنها إحدى المكوّنات الأساسية للكرامة الوطنية ببعديها الثقافي والفكري، جاعلين منها نقطة انطلاق للمشاركة بالاختبارات الدولية، واثبات حضورنا الفعّال كذلك بجعلها مؤشّرًا لقدرات متعلّمينا الانتاجية لاحقًا في سوق العمل.

دعوة

دعوة تجمع النهضة النسائية لندوة الانتظام المالي

الكلمة الفصل

هتاف للعز في زمن الانكسار

د.طارق سامي خوري

كلّ من سيفرح أو سيؤيّد أيّ عدوانٍ صهيوني أمريكي على إيران، لمجرّد أنها تقف في صفّ المقاومة في فلسطين ولبنان واليمن، سيسقط أخلاقيًا وفكريًا سقوطًا مدوّيًا لا يقلّ قبحاً عن فعل العدوان نفسه.

مهما حاول هذا البعض تبرير موقفه... طائفيًا كان، أو حقدًا على حركات المقاومة، أو ارتهانًا للغرب... فإنه سيضع نفسه طوعًا في خندق العدوّ الصهيوني، شريكًا في معركته ضدّ كلّ من يرفض الخضوع ويقف مع الشعوب المقهورة.

الشماتة بعدوانٍ على دولةٍ تُستهدف لأنها تدعم المقاومة ستبقى فعل خيانة سياسية ومعنوية، وطعنة مباشرة في خاصرة فلسطين قبل أن تكون موقفًا ضدّ إيران.

ومن لا يرى في ذلك خيانةً، سيرى يومًا نتائج هذا السقوط حين لا يبقى في الميدان إلا العدوّ ومن صفّق له.

إنّ الحياة وقفةُ عزٍّ فقط.